

المؤسسة الوطنية وتكون وزارة العمل مزودة  
ببنك للمعلومات حول البطالة وحول فرص  
التنمية لهذا البلد من هنا ارى شخصيا ان هذا  
الصندوق وسأذكركم ان كتبت لنا الحياة سيعاد  
النظر به بعد عام او عامين ويكتشف قصوره ما لم  
ينظر بمنظور شمولي كامل الى مؤسساتنا ذات  
العلاقة فارى باختصار ان يتصور هذا الصندوق  
من خلال مؤسسة التدريب المهني ودورها في مثل  
هذه الفرص وفي هذه المشاريع، لذلك اذا كان  
لي ان اقترح الان ان يغاد هذا المشروع الى  
الحكومة لتقدم تصوراً شمولي كاملاً في اطار من  
التطوير والتنمية والتشغيل الحقيقي للاستفادة  
من كفاءة مؤسسة التدريب المهني وبما يمكن ان  
يولده هذا الصندوق باتجاه التنمية والتشغيل  
الحقيقي وشكراً.

معالي رئيس المجلس: السيد الامين  
العام.

السيد الامين العام:

٤ - ما يجد من اعمال.

لا شيء.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: شكراً ستابع  
مناقشة هذا الموضوع في جلسة الاربعاء القادم  
الساعة العاشرة صباحاً وقد وزع جدول  
الاعمال للغد الساعة الخامسة مساء فتابع هذا  
الموضوع يوم الاربعاء وجدول الاعمال موزع  
لمساء الغد الاثنين الساعة الخامسة مساء وترفع  
الجلسة الى مساء الغد.

«رفعت الجلسة»

امين عام مجلس الامة  
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب  
د. عبداللطيف عريبات



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة (مؤجلة)

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس  
الامة الحادي عشر المنعقدة في ٢٦ / محرم / ١٤١٣ هجرية،  
الموافق ٢٧ / ٧ / ١٩٩٢ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ٧)

### جدول الاعمال

الصفحة

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من معالي النائب محمد العلاونة.

ب - طلب معذرة مقدم من سماحة النائب عبدالباقي جمو.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب فيصل الجازي.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب عطا الشهبان.

٤

٣ - تقرير لجنة التحقيق النيابية.

وقد تحدث السادة النواب التالي اسماؤهم:

- ١ - سعادة السيد حسين مجلي (قرأ مخالفته).
- ٢ - معالي السيد يوسف العظم.
- ٣ - سعادة السيد بسام حدادين.
- ٤ - معالي السيد محمد فارس الطراونة.
- ٥ - معالي السيد سليمان عرار.
- ٦ - سعادة السيد يعقوب قرش.
- ٧ - سعادة الدكتور حسني الشياح.
- ٨ - سعادة السيد عبدالرحيم عكور.
- ٩ - سعادة السيد جمال حداد.
- ١٠ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي (وزير العمل).
- ١١ - معالي السيد سليم الزعبي.
- ١٢ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي.
- ١٣ - سعادة السيد ليث شبيلات (رئيس لجنة التحقيقات النيابية).
- ١٤ - سعادة السيد عبدالله زريقات.
- ٤ - موضوع مكاتب النواب في المحافظات والدوائر الانتخابية.
- ٤٧ - أجل البحث فيه الى يوم الاثنين القادم تاريخ ١٩٩٢/٨/٣ -.
- ٥ - ما يجد من اعمال.
- ٤٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
- ٤٧ - عينت يوم الاربعاء القادم ١٩٩٢/٧/٢٩ الساعة الخامسة مساءً.

## مجلس النواب

## محضر الجلسة

في تمام الساعة (الخامسة) من مساء يوم  
(الاثنين) الموافق ٢٦ / محرم / ١٤١٣ هجري،  
الواقع في ١٩٩٢/٧/٢٧ ميلادي، عقد مجلس  
(النواب) جلسته (السابعة) من الدورة  
(الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة) برئاسة  
(معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور  
عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح  
الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة:  
طاهر المصري، سلطان العدوان، ذيب انيس،  
مروان الحمود.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: عطا  
الشهوان، محمد الصلاونة، عبدالباقي جمو،  
فيصل الجازي.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: د.  
علي الفقير، محمد الدردور، جمال الصرايرة،  
مطير البستنحي، زياد الشويخ.

وحضر من الحكومة:

- ١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب  
رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٢ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب  
رئيس الوزراء وزير النقل.
- ٣ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير  
الصناعة والتجارة.
- ٤ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير  
التعليم العالي.

٥ - معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة  
والاثار.

٦ - معالي السيد ابراهيم عزالدين: وزير  
الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٧ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير  
التخطيط.

٨ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير  
العدل.

٩ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير  
العمل.

١٠ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير  
الاشغال العامة والاسكان.

١١ - معالي المهندس سمير قموار: وزير المياه  
والري.

١٢ - معالي السيد جمال حديثه الخريشا: وزير  
دولة.

١٣ - معالي السيد جودت السبول: وزير  
الداخلية.

١٤ - سماحة الشيخ عزالدين الخطيب  
التميمي: وزير الاوقاف والشؤون  
والمقدسات الاسلامية.

١٥ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيحات:  
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٦ - معالي السيد محمود الشريف: وزير  
الاعلام.

١٧ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير  
الدولة للشؤون البرلمانية.

١٨ - معالي الدكتور محمود السمرة: وزير  
الثقافة.

١٩ - معالي السيد محمد السقاف: وزير  
التموين.

هذا من الأعمال

٢٠ - معالي السيد الدكتور عارف البطاينة:  
وزير الصحة.

٢١ - معالي الدكتور أمين عواد المشاقبة: وزير  
التنمية الاجتماعية.

وحضر من الأمانة العامة السادة التالي  
اسماؤهم:

علي الحسان، د. مصطفى العدوان،  
محمد الرديني، رائد الحلبي.

#### ١) افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة،  
الاستاذ الأمين العام جدول الأعمال.

السيد الأمين العام: شكراً معالي  
الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق  
المجلس الكريم على إعفاء الأمين العام من  
تلاوته؟

اصوات: موافقون.

السيد الأمين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من معالي النائب  
السيد محمد العلاونة.

ب - طلب معذرة مقدم من معالي  
النائب السيد عبد الباقي جوي.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة  
النائب فيصل الجازي.

د - طلب معذرة مقدم من معالي النائب  
عطا الشهبان.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق  
المجلس الكريم على اعتذارات السادة النواب؟  
اصوات: موافقون.

السيد الأمين العام:

٣ - تقرير لجنة التحقيق النيابية.

معالي رئيس المجلس: اخواني اود ان  
أوضح بعض الملاحظات حول هذه الجلسة.

هذه الجلسة مؤجلة، من موعد سابق  
وهي الجلسة السابعة، حسب جلسات المجلس  
في هذه الدورة الاستثنائية.

هذه الجلسة ذات طبيعة خاصة، ومعدة  
ولاول مرة في تاريخ هذا المجلس، تنعقد جلسة  
بهذه الصورة، ولئلا هذه المهمة، فنحن في هذه  
الجلسة، نعمل على تطبيق وتفعيل ما جاء في  
الدستور والقوانين ذات العلاقة، وهذه  
النصوص الدستورية، ليست جديدة وإنما  
جاءت بالدستور الذي أقر عام (٥٢)، ويقانون  
محاكمة الوزراء الذي وضع عام (٥٢) أيضاً،  
والنصوص واضحة في الدستور وفي القوانين  
ذات العلاقة.

هذه الجلسة أيضاً، اخذ بها المجلس  
صلاحيات بنص الدستور، وهي صلاحيات  
قضائية وفي حالات محددة حددها الدستور بمواد  
واضحة، لهذا فالعمل المناط بكم، عمل قضائي  
تقومون به مكان النيابة العامة القضائية،  
وحسب المهمات التي اقرها المجلس، لهذه  
اللجنة، لجنة التحقيقات النيابية.

طلب من اللجنة تطبيق قواعد اصول  
المحاكمات الجزائية، والتعامل بهذه الجلسة من  
المفروض أن يكون بهذا المفهوم وداخل هذا  
الاطار وأود ان اشير ايضاً، الى دور المجلس الى  
سلطة مستقلة أولى في الدولة، عليه أن ينظر بدقة  
ووضوح وثقة بالصلاحيات المخولة له، والامر  
هنا لا يتعلق بالمؤسسية الدستورية، بالتبعية او  
الادانة وإنما يتعلق بالقدرة على تطبيق  
التشريعات وتفعيلها وكما تعلمون، هذا التعطيل  
الطويل لهذه التشريعات هو الآن مجال تفعيله،  
وهذا هو موضع النجاح او عدم النجاح لا سمح  
الله في دور المجلس.

ليس هناك أناس مستهدفون باسمائهم  
واشخاصهم، وإنما تفعيل التشريعات وأولها  
الدستور، وهذه النصوص كما ذكرت واضحة  
والعدل والانصاف هو الاصل.

(وليبرمكم شتاتن قوم على الا تعدلوا،  
اعدلوا واقرّبوه للتقوى).

الاصل على ان نتعامل مع هذه  
النصوص، بكل وعي ودقة، وقيام بمهام  
المسؤولية ضمن المفهوم القضائي، وضمن اطار  
العمل القضائي المطلوب في مثل هذه القضايا.

نقطة اخيرة اود الاشارة اليها، ان  
موضوع السرية والعلنية لهذا الموضوع لم يكن  
موضع خلاف، ولا حتى نقاش، حتى يقول  
البعض أصريت على ان تكون كذا، او كذا.

الامر اعطي للجنة، واللجنة قالت بهذه  
الصورة، وأقرت على ذلك، ولهذا الامر طبيعي  
وليس فيه أكثر من ممارسة دستورية مؤسسية

اخلاقية، لنصوص الدستور، على هذا الاساس  
نود ان نبدأ جلستنا بهذا الاطار لكي نستمتع الى  
تقرير اللجنة الموكل اليها التحقيقات النيابية  
وانتم تعلمون ان هذه اللجنة، تم تشكيلها  
بتاريخ ٢٠/٣/١٩٩٠، وإيجل اليها (تسع)  
قضايا مسجلة اعيدت (اربعة) منها الى  
المجلس، ونحن نستمتع الان الى تقرير اللجنة،  
(اللجنة الاولى) في ٢١/٧/١٩٩٠ انا اتكلم  
عن اللجنة الاصلية، تكلم في ٢٠/٣/١٩٩٠  
عقد مجلس النواب جلسة سرية لتشكيل،  
ليبحث قضايا الفساد، في بداية الدورة العادية  
الثانية، بدأت اللجنة اعمالها استقال بعض  
الاخوة منها، ودخل بعض الاخوة ح حسب  
وجودهم في مجلس الوزراء او خروجاً او دخولاً،  
حدد للجنة مهام معينة، واعطي صلاحيات  
خاصة، ومن مهامها التحقيق في كافة القضايا،  
وفي كل ما ينسب الى الوزراء السابقين  
والحاليين، من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم  
بعد احالتهم من المجلس متابعة قضايا الفساد  
وتحريكها، اللجنة منعقدة بصورة دائمة سواء  
كان المجلس منعقد او غير منعقد، اعداد تقرير  
عن كل قضية ينتهي التحقيق بها، وتقديمها  
للمجلس يتخذ بشأنها القرار المناسب، فوض  
رئيس اللجنة صلاحيات النائب العام، طلب  
ان تطبق اللجنة في التحقيق قواعد اصول  
المحاكمات الجزائية، وهناك اعمال اخرى ليس  
مجال عرضها الآن فقط للتذكير.

هذا هو اول تقرير نستلمه من اللجنة،  
ويعرض على مجلسكم المسوق، ويبحث في  
الصورة التي ذكرت وبالحدود وبالاطار الذي  
خوله الدستور لهذا المجلس الكريم، وعلى هذا

كلنا من الشاهلي

الاساس ادعو الاستاذ مقرر اللجنة للتحقيقات النيابة، ليتلو علينا التقدير الاول من لجنة التحقيقات النيابة.

نبدأ بالاستماع، وبعدها لكم ما تريدون نبدأ أولاً بتقرير اللجنة، وارجو ايضاً كما اشرت ان نبدأ بالاطار والمفهوم الذي ذكرت على اساس طبيعة هذه اللجنة ومهام المجلس، وبحث هذه القضية ضمن نصوص الدستور.

استاذ حسين لو ان الامر يعني بعد الاستماع الى تقرير اللجنة.

السيد حسين مجلي: يا سيدي اري من واجبي ان ابدي وجهة نظر قبل البدء ونقطة دستورية. ليست نقاشاً وانما ابدي نقطة دستورية، ارجو ان يتاح سماع المجلس لها.

معالي رئيس المجلس: ارجو ان نسمع التقرير.

السيد حسين مجلي: انا اعتقد انها نقطة نظام مهم ان يقرر بها المجلس.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت هناك تقرير من لجنة مكلفة من المجلس.

السيد حسين مجلي: صحيح، لكن فيه نقطة نظام قبل ان يبدأ المجلس في سماع التقرير ارجو ان يسمعه معالي الرئيس ليبت بها وليبت بها المجلس ايضاً.

معالي رئيس المجلس: تفضل، نقطة نظام.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس، نقطة نظام.

سيدي الرئيس اعتقد ان مجلسنا الموقر،

وليس اعتقد، اجزم انه لأول مرة بتاريخ الاردن يمارس سلطته كسلطة عقابية، وفي هذا الصدد ولاننا نؤمن بسيادة القانون، للجميع وعلى الجميع نقطة نظام لها مقدمة، اريد ان الفت نظر المجلس الكريم الى المادة (١٠١) فقرة (٢) من الدستور نحن الآن سلطة اتهام.

تقول الفقرة (٢) من الدستور، جلسات المحاكم، المحكمة طبعاً بشأننا في موضوعنا، المجلس العالي لتفسير الدستور، جلسات المحاكم علنية الا اذا رأت المحكمة ان تكون سرية، الاصل ان جلسات المحاكم علنية، وباستثناء سرية نحن الآن، غمارس سلطة اتهام، انتهينا من التحقيق الذي تحكمه المادة (٦٤) من اصول المحاكمات الجزائية، والاصل فيه السرية او السرية باصول المحاكمات الجزائية وجوبية، وهذا ما مارسته لجنة التحقيق اذ كانت جلساتنا سناً لاصول المحاكمات الجزائية، كانت سرية، بان المجلس الموقر يستكمل برفع المدعي العام الذي هو لجنة التحقيق الى المجلس الذي هو النائب العام لاصدار سلطته قراره بالاتهام او بخلاف ذلك، والاصل في هذا الموضوع اعمالاً للدستور لاصول المحاكمات الجزائية، ان تكون الجلسات سرية، حماية لحقوق الانسان اصلاً، لأن الأصل في المتهم البراءة، حتى الى ان يصدر قرار قطعي وهذا ما استقر عليه قرارنا، وحتى كل قرارات المحاكم النهائية لا تنشر الا بعد اكتسابها الدرجة القطعية، وكل من يشاء من هذا المجلس الكريم، يعود ايضاً الى كل قرارات المحاكم المشورة.

ممنوع ان تنشر الا بعد اكتسابها الدرجة

القطعية وحتى بعد ذلك تنشر بأحرف، ومرجع مجلة نقابة المحامين، كلها منذ نشأت، ومنذ نشأت المحاكم الاردنية، تسير على هذا الاساس، اريد ان اذكر بذلك للمجلس الكريم بأنه يضع سابقة في اول ممارسة بتاريخ الاردن، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ رئيس لجنة التحقيقات النيابة.

السيد ليث شبيلات رئيس لجنة التحقيق النيابة: سيدي الرئيس.

أولاً: محكامة الوزراء، جاءت في فصل خاص وليس في فصل الذي ذكره الزميل حسين مجلي. ولو اراد المشرع ان يكون الاتهام بشكل خاص في جلسة سرية، لذكر ذلك نصاً في المواد التي ذكرت كيف يواجه المجلس الاتهام الى الوزير وبالتناوب كما يقول الاستاذ المحامون.

ثانياً: وددت لو ان الزميل استاذ حسين اكمل الفقرة الثانية من المادة (١٠١) حيث تقول جلسات المحاكم علنية، الا اذا رأت المحكمة ان تكون سرية، التكملة في مراعاة للنظام العام او محافظة على الاداب، ونحن نرى ان النظام العام محافظ عليه، وان الاداب محافظاً عليها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ الدغمي نقطة نظام.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس.

الحقيقة بالاضافة الى ما ذكره سعادة رئيس لجنة التحقيقات النيابة، من أن هذا الموضوع غير وارد ولاننا لسن سلطة عقابية، كما

ذكر الزميل الفاضل الاستاذ حسين مجلي، وانما نحن سلطة اتهام بمقتضى المادة (٥٦) من الدستور، لذلك ينطبق على جلستنا النظام الداخلي لهذا المجلس، والذي به اصول خاصة لعقد الجلسة السرية، ولما كانت هذه الاصول غير متوفرة في جلستنا فأرى معالي الرئيس ان نستمر، وانني ارى ان نقطة نظام التي ذكرت غير واردة، فارجو ان نستمر في جلستنا، وان يبدأ السيد المقرر بتلاوة تقرير اللجنة وشكراً.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، وأود ان اشير ايضاً الى المادة (٨٥) من الدستور ايضاً، حول تكون جلسات كل المجلسين علنية، على ان يجوز عقد جلسات سرية بناءً على طلب من الحكومة، او بناءً على (خمسة) من الاعضاء، ثم يقرر المجلس قبول الطلب بالواقع او رفضه، هذه مادة من الدستور ايضاً، هذه جلسات المجلس، ولسننا هنا محكمة وانما هنا اخذنا مجال الادعاء العام، ونقوم بهذه المهمة بناءً على نصاً محدد بالدستور.

فالآخ المقرر يتلو علينا التقرير الاول ثم يجب التصويت عليه حسب نصوص الدستور والنظام الداخلي، الاستاذ المقرر.

الدكتور محمد ابو فارس مقرر لجنة التحقيق النيابة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

قضية مشروع طريق الجفر / الازرق  
لقد استعرضت لجنة التحقيق النيابة

كلنا من المحامي

النيقة عن مجلسكم الكريم ملف التحقيقات التي قام بها المدعي العام في قضية طريق الجفر / الأزرق.

وقررت اعتماد ما جاء في هذه التحقيقات، ثم تابعت اللجنة تحقيقاتها باستدعاء بعض الشهود والمشتكى عليهم.

وبعد ان فرغت اللجنة من تحقيقاتها ومن قراءتها للتحقيقات بمجملها تبين لديها ما يلي :-

أولاً : كلّفت وزارة الأشغال لقاء مبلغ من المال مكتب اربتك الذي يديره المهندس ابراهيم ابو عياش، بدراسة لتعبيد طريق الجفر الأزرق آخذاً بعين الاعتبار حركة المرور وطبيعة الحمولات التي ستمر على الطريق بما في ذلك الحركة المرورية والحمولات المحورية. وقد تعاون المكتب مع شركة انجليزية متخصصة. وقد تضمنت الدراسة امكانية تعبيد الطريق بالمدة الاسفلتية او المدة الاسمنتية. وقد تمت الدراسة وقدم المهندس ابراهيم ابو عياش نيابة عن مكتبه تقريراً في شهر ١٢ / من عام ١٩٨٦ أوصى فيه بالمدة الاسفلتية ولم ينصح بالمدة الاسمنتية او الخرسانة. وأيد ما ذهب اليه بأحد عشر سبباً هي :-

- ١ - ان التربة الصحراوية تحتوي على مواد كيماوية تؤثر على الباطون وتؤدي الى تآكله بسرعة واحتواء التربة على الأملاح ثابت بالفحوصات المخبرية.
- ٢ - ان تقلبات الطقس في المنطقة وتفاوت درجة الحرارة بين الليل والنهار يؤدي الى تشققات في الخرسانة.
- ٣ - ظهور طبقة كربونية على الخرسانة تحدث

بسرعة في المناطق الصحراوية وبالتالي تؤدي الى فقدان القوة في الحديد وتآكل الحديد.

٤ - اثناء التنفيذ وبسبب درجات الحرارة في الصحراء وانخفاض الرطوبة يؤدي الى شق الخرسانة بسرعة، حيث يتصلب ويتجمد الاسمنت بسرعة مما يحتاج الى أساليب اضافية في التنفيذ وزيادة في الكلفة.

٥ - ولكون المشروع في منطقة صحراوية، فالمدة الاسمنتية تتأثر بالكيبان الرملية المتحركة باتجاه الطريق وتؤثر عليها بملامستها لها، سواء اثناء التعبيد او بعده.

٦ - معظم الحصمة الموجودة في المنطقة تحتوي على صوان وهو ذو طبقة قلوية يتفاعل مع الاسمنت ويسبب تشققاً في الخرسانة كما حصل في جسر معان / الجفر.

٧ - بسبب قلة المياه في المنطقة تحتاج الخرسانة الى طريقة خاصة في الاسقاء تزيد في الكلفة، وذلك باستعمال مواد كيماوية بديلة مكلفة.

٨ - ان انخفاض درجة الحرارة ليلاً في الشتاء قد يسبب تجمداً على وجه الخرسانة المصبوبة حديثاً يؤدي الى تلفها.

٩ - ان صيانة الطرق الخرسانية تحتاج الى متخصصين وكلفتها عالية ولا يوجد اي خبير بذلك في الاردن.

١٠ - ان عمل الطرق الخرسانية المسلحة وعمل فواصل التمدد فيها وعوامل المناخ وصدا الحديد، فانه اثناء حركة السيارات عليها سيؤدي الى تلف الاجزاء المجاورة لها من

الطرق.

١١ - ان كثيراً من التشققات تكون بسبب من وجود قضبان الحديد، وان المدة الخرسانية تحتاج الى خبرة كبيرة جداً.

ثانياً : ولقد عرض هذا التقرير على وزير الأشغال السيد محمود الحوامدة آنذاك واللجنة الفنية في وزارة الأشغال العامة، فأيدت اللجنة الفنية بالاجماع التقرير وأوصت ان تكون الطريق بالمدة الاسفلتية، وحذرت من ان تكون بالمدة الاسمنتية.

وأفاد الشاهد ابراهيم ابو عياش بأقواله امام المدعي العام انه ناقش وزير الأشغال السيد محمود الحوامدة بضرورة تعبيد الطريق بالمدة الاسفلتية المرنّة وان الوزير صرح له باقتناعه بذلك. وفي جلسة اخرى ابلغ وزير الأشغال المهندس ابراهيم ابو عياش انه قابل رئيس الوزراء السيد زيد الرفاعي وطرح عليه تعبيد الطريق بالطريقة المرنّة ورفض رئيس الوزراء السيد زيد الرفاعي ذلك وأصر على التعبيد بالطريقة الخرسانية المسلحة، وكان غليظاً في مخاطبة وزير الأشغال كما أخبر بذلك وزير الأشغال، وأكد السيد محمود الحوامدة في افادته امام المدعي العام انه مسير من الحكومة وتعليمات دولة السيد زيد الرفاعي.

ثالثاً : وعلى الرغم من تحذير المكتب الاستشاري من مد الطريق بالمدة الاسمنتية المسلحة وتأكيد اللجنة الفنية في وزارة الأشغال على استبعاد المدة الاسمنتية، فقد قرر الوزير اعتماد المدة الاسمنتية المسلحة.

وليس هناك جهة فنية قد أشارت عليه

بذلك ولا اختصاصه يؤهله لذلك، فهو مهندس مناجم.

رابعاً : لقد نتج عن قرار وزير الأشغال العامة السيد محمود الحوامدة تحميل الخزانة فرق الكلفة بين المدة الاسمنتية والمدة الاسفلتية والبالغة حسب تقدير اللجنة الفنية وزارة الأشغال (خمسة عشر مليون ونصف مليون) دينار تقريباً، وحسب عرض الشركة الوطنية الهندية (سبعة عشر مليون) دينار، وحسب عرض شركة سوم دات المؤتلفة مع ام. ام. تي. سي (ثمانية عشر مليون ونصف مليون) دينار. اما الفرق في الكلفة بين عرض الائتلاف ام. ام. تي. سي وسوم دات من جهة وبين عرض الشركة الوطنية الهندية من جهة اخرى، فبلغ «عشرين مليون دينار ونيفاً».

واليكم قائمة بهذه الأسعار:

تقدير اللجنة الفنية  
بالمدة الاسمنتية: ٢٨٧٩٣٠٠٠ دينار  
بالمدة الاسفلتية: ١٣٢١٦٤٠٠ دينار  
بعد التفاوض والتعديل عرض الائتلاف  
المدة الاسمنتية: ٣٨٧٦٣٢٢٠ دينار.  
والمدة الاسفلتية: ٢٠٣٣٤٥٩٠ دينار.

وأخبر سعر لزم به الائتلاف بالمدة الاسمنتية هو: ٣٥٩١٦١٥٩ دينار.  
عرض الشركة الوطنية الهندية المدة الاسمنتية: ٣٢٨٩٩١٢٩ دينار.  
والمدة الاسفلتية: ١٥٢٩٩٢٤٠ دينار.

هل هذا من المأهول

خامساً: لقد قرر وزير الأشغال التفاوض مع سوم دات، فتسلّمت وثائق عطاء الطريق المذكور في ١٩٨٦/٨/٦، وتم انتداب احد مهندسي الوزارة بمرافقة مهندسي الشركة بتاريخ ١٩٨٦/٨/٧ بزيارة موقع المشروع والاطلاع على الظروف السائدة في المنطقة، وقد قدّمت الشركة عرضها في ١٩٨٦/٩/١٥ بتعبيد الطريق متضمناً: البديلين: المدة الاسمية، المدة الاسفلتية حسب ما ورد في محضر اجتماع وزارة الأشغال، مبرزاً، في حين أن الائتلاف قد قدّم عرضه في ١٩٨٦/٩/٢٩ مبرزاً، علماً بأن شركة سوم دات ليست حكومية.

سادساً: ان شركة ام. ام. ق. سي لا تستطيع ان تقوم بالمشروع لعدم تخصصها، وشركة سوم دات تستطيع ان تقوم بالمشروع لتخصصها في تعبيد الطرق. علماً بأنها ليست حكومية بل هي من القطاع الخاص كما صرح بذلك مديرها العام في الأردن وهو متزوج ابنة صاحب الشركة.

لقد قررت لجنة التفاوض الاعطي شركة سوم دات المشروع بسبب ارتفاع اسعارها وكثرة شروطها الاضافية التي ستحمّل الخزنة مبالغ اضافية.

سابعاً: في اثناء التفاوض مع الائتلاف وقبل التلزم بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٦ وصل وزارة الأشغال العامة عرض من شركة هندية أخرى هي الشركة الوطنية وهي شركة هندية حكومية بمبلغ: (٣٢٣٨٩٩ر٣٢٣) ديناراً، للمدة الاسمية يقل وثلاثة ملايين عن السعر الذي لزم به الائتلاف. هذا ويمكن تخفيض

المبلغ عند التفاوض مع الشركة الوطنية وبالتالي يوفر على الخزنة مبلغ أكثر من «ثلاثة ملايين دينار».

وقد رفض وزير الأشغال العرض في ١٩٨٦/١٠/١٤ بحجة وجود النية في الاتفاق مع سوم دات، مع أنه أفاد ان وجود النية لا يلزم بالتعاقد، كما لا يمنع من تلقي عروض للمقارنة والمنافسة حتى ولو كانت النتيجة التلزم، ومع هذا فقد اخفى العرض عن لجنة المفاوضات.

ثامناً: لقد قام وزير الأشغال بموجب كتابه رقم ١٣١٠٧/١٩٨٦/١٦٣ تاريخ ١٩٨٦/١٢/٣١ بتنسيب تلزم طريق الأزرق الجفر الى سوم دات المؤتلفة مع ام. ام. ق. سي بمبلغ: «٣٥٩١٩ر٣٥٩» دينار.

وقد أوضح لرئيس الوزراء ان هذا السعر هو افضل الاسعار مع انه قد وصله عرض بمبلغ يقل عن سعر التلزم (بثلاثة ملايين دينار).

تاسعاً: ان وزير الاشغال قال: أنه أعلم رئيس الوزراء والوزراء بأن هناك عرضاً آخر يقل عن هذا السعر (بثلاثة ملايين دينار)، الا ان مجلس الوزراء قد أصدر على تلزم شركة سوم دات المؤتلفة مع ام. ام. ق. سي، بالمبلغ الذي نسبّه وزير الأشغال العامة بتاريخ ١٩٨٧/١/٣.

هذا وقد نفى رئيس الوزراء أن وزير

الاشغال قد اعلمه بالعرض الآخر وذكر السيد سعد الدين جمعه / سكرتير مجلس الوزراء أن ذلك أن وزير الأشغال ذكر في مجلس الوزراء العرض الآخر الا أنه لم يقدم شيئاً مكتوباً. علماً بأن سجلات محاضر مجلس النواب العاشر تذكر

ومواد أخرى.

٨ - اعفاء المواد التي ستدخل في صلب المشروع من الرسوم الجمركية، وقد دخل في هذا مواد لم تشترط الشركة اعفاءها من الجمرك قد اعفيت، وبذلك حرمت الخزنة من هذه الأموال.

ثاني عشر:

(١) أفاد الشاهد رجائي العشر أن الشروط الخاصة عرضت على مجلس الوزراء قبل توقيع العقد فكلف وزير المالية الدكتور حنا عودة بدراستها مع وزير الأشغال العامة. وبعد فترة قدّمه لمجلس الوزراء.

ثالث عشر:

أفاد السيد حنا عودة كشاهد امام المدعي العام وعضو التحقيق ما يلي:

١ - انه وافق على اسغلال جزء من اراضي الدولة كمقالع وكسارات ومخارج للشركة التي لزمّت المشروع دون أجره، وهذا تنازل عن المال العام.

٢ - انه لا يعلم انه تم تثبيت سعر الدولار بـ (٣٤٢ر٥) فلساً.

٣ - وافق على النسبة العالية من العمال الهنود (٧٥٪).

٤ - إن العرض الذي يقل (بثلاثة ملايين دينار) عن سعر التلزم لم يعلم به. ولو ذكر أمامه لطلب من وزير الأشغال احضار العرض وناقشه في سبب استبعاده. وقال: «ان عدم أخذ وزير الأشغال العامة بالعرض الأقل، وعدم اعلام مجلس الوزراء بعد تعدياً على اموال الخزنة

أن رئيس الوزراء قد صرح بأنه يعلم بهذا العرض وعلى الرغم من هذا فقد وافق على التلزم واتخذ بذلك قراراً في مجلس الوزراء.

عاشراً: ان التعامل مع الشركات الهندية من أجل تعديل الميزان التجاري يوجب اجراء التنافس قبل التلزم، وهذا هو المقرر في محضر الاجتماع الأول للجنة الاقتصادية والتجارية الهندية الأردنية المشتركة ووافق عليه مجلس الوزراء، وعمّ وزير الصناعة والتجارة المحضر وقرار مجلس الوزراء المتعلق به طالباً من الجهات المعنية ومنها وزارة الأشغال بضرورة التزام الاسعار التنافسية.

حادي عشر: لقد تضمن العقد شروطاً اضافية غير عادية أضرت بالمال العام وكلفت الخزنة اعباء مالية ثقيلة، وأهم هذه الشروط هي:-

١ - تثبيت سعر الدولار بـ (٣٤٢ر٥) فلساً مما حمّل الخزنة (١٤) مليون دينار.

٢ - اعطاء الشركة الهندية (١٥٪) سلفة بدلا من (١٠٪).

٣ - تخفيض كفالة حسن التنفيذ من (١٠٪) الى (٥٪).

٤ - تشغيل (٧٥٪) من العمال الهنود والنسبة المعتادة في العقود الأخرى (٣٠ - ٤٠٪) من العمال الاجانب.

٥ - اعفاء الشركة من ضريبة الدخل بنسبة (٣٠٪).

٦ - اعفاء العمال الاجانب من الضمان الاجتماعي.

٧ - اعفاءات بحركية عن سيارات الشركة

كل من اشغل

ويلحق بها ضرراً نتيجة تحميلها هذا المبلغ، ويحقق منفعة للفريق الآخر.

هـ - كما قال امام المدعي العام ايضاً وهذا نص الكلام:

من المفروض حتى وان تكون الحكومة الهندية قد نسبت وأصرت لمعادلة الميزان التجاري مع شركة معينة، فإن على المفاوض من الجانب الأردني - أي وزارة الأشغال العامة - أن لا تقبل التفاوض مع شركة هندية وحيدة، بل كان عليها أن تطلب من الحكومة الهندية أن تنسب ثلاث شركات هندية، أو تقوم وزارة الأشغال العامة بطرح العطاء بالهند. إذ أن هذه الطريقة تتيح المنافسة على الأسعار والحصول على أفضلها. ولا زلنا نقتبس من كلام الوزير. وهذا يحقق هدف الحكومة الهندية في تعديل الميزان التجاري وهدفنا في تحقيق المنافسة على الأسعار، ولا يوجد في الاعراف الدولية والتجارية ان دولة تفرض على دولة أخرى ان تتعامل مع شركة وحيدة أو مع جهة واحدة دون سواها، الا اذا كان المورد وحيداً. انتهى كلام السيد حنا عودة.

رابع عشر:

افاد السيد حنا عودة كمشتكي عليه امام لجنة التحقيق النيابية بما يلي:

(١) في عام ١٩٨٦ حضر الاجتماع الذي عقد في وزارة الأشغال مع وزير الصناعة والتجارة، ووزير الأشغال، ووزير الطاقة والثروة المعدنية، بعد عودة الوفد الأردني

من زيارة الهند والاتفاق على ان يعهد لشركات هندية تنفيذ مشروع الجسر / الأزرق تأمل لشركات هندية. وكان غاية الاجتماع، البحث في الشروط المالية الخاصة بعقد المفاوضة المتصلة بمشروع ذلك الطريق.

(٢) الاجراء الذي اتخذته كوزير مالية لتأمين الأموال اللازمة للمشروع وقد كان المبلغ (٦٠٥) مليون دينار. وهو ليس مخصصاً في الموازنة العامة لعام ١٩٨٧، اعتمد فيه على النظام المالي رقم (٢١) لسنة ١٩٨١، وبالذات على الفقرة (أ) من المادة (١٢) ونصها الفقرة: - وللمجلس الوزراء بتنسيق من وزير المالية / الموازنة العامة صرف سلفة للدائرة على حساب خدمات عامة لم يرصد لها مخصصات في الموازنة العامة على أن تسدد تلك السلفة بموجب ملحق للموازنة.

وقد ذكر أن هذا النظام بما فيه هذه المادة صادرة بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور. وبالعودة الى المادة (١١٤) من الدستور التي نصت على ما يلي:

«المجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع انظمة من أجل مراقبة تخصيص وانفاق الأموال العامة وتنظيم مستودعات الحكومة». انتهى نص المادة.

وبالعودة الى المادة (١١٥) من الدستور التي نصت على ما يلي:

«جميع ما يقبض من الضرائب وغيرها من واردات الدولة، يجب ان يؤدي الى الخزنة

المالية، وأن يدخل ضمن موازنة الدولة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، ولا يخصص اي جزء من أموال الخزنة العامة ولا يتفق لأي غرض منها كان نوعه الا بقانون».

يتبين لنا ما يأتي:

١ - ان تصرف الوزير ومجلس الوزراء وفهمه للمادة (١٢/أ) من النظام بتصادم مع الدستور إذ لم تجز المادة (١١٥) - تخصيص اي جزء من أموال الخزنة العامة ولا يتفق لأي غرض منها كان نوعه الا بقانون، والنظام كما تعلم ليس قانوناً.

ب - الأصل في النظام ان يكون لتطبيق القانون لا لمخالفته.

جـ - الأصل في النظام والقانون ان يكون موافقاً للدستور وليس خارجاً عنه.

د - لقد حددت المادة (١١٤) اهداف النظام وهي ثلاثة:

\* المراقبة المنصبة على تخصيص الأموال العامة.

\* المراقبة المنصبة على انفاق الأموال العامة.

\* تنظيم المستودعات الحكومية.

وهذا كله ضمن الموازنة وليس خارجاً عنها.

وصرف (٦٠٥) مليون دينار من الخزنة العامة دون دخولها في الموازنة، خارج عن المادة (١١٤) من الدستور.

والمادة (١٢/أ) من النظام مصادمة لهذه المادة (١١٤) والمادة (١١٥) من الدستور كما نرى.

اذ لا بد من قانون ابتداء بحسب التخصيص والاتفاق، وهذا غير موجود عند الاتفاق.

(٣) اعترف بالموافقة على تثبيت سعر الدولار (٣٤٢.٥) فلساً وقد نفى ذلك امام المدعي العام انه يعلم بذلك.

(٤) ذكر أنه لم يستشر في موضوع التلزم، بل علم بذلك في جلسة مجلس الوزراء التي تم التلزم فيها، ولم يبد معارضة على ذلك.

(٥) ذكر مشافهة (وليس بكتاب) في جلسة مجلس الوزراء وبحضوره ان الحكومة الهندية قد سمت الشركة المتعاهدة.

(٦) ذكر أنه لم يعلم بأي تقرير يعترض على تعيين الطريق بالمدة الخرسانية.

(٧) اعترف انه اعفى المواد التي ستدخل في صلب المشروع من الرسوم الجمركية، وهي لم تدخل في الشروط، بل جاءت زيادة من الوزير.

خامس عشر: بالنسبة لرئيس الوزراء السيد زيد الرفاعي، فقد أفاد ما يلي:

١ - انه لم يعلم بتقرير اللجنة الفنية ولا بالمكتب الاستشاري الذي نصح بعدم المدة الاسمية في حين أن وزير الأشغال يذكر أنه أعلمه بذلك فأصر على المدة الاسمية.

٢ - انه لم يعلم بعرض شركة أخرى غير الائتلاف، ولو علم لأوجب الدراسة (أي دراسة العرض) في حين ان وزير الأشغال

كلنا من المصلين

بذكر أنه أعلمه.

وصرح في افادته أمام اللجنة (ص ٣٧) أنه سمع بعرض من شركة هندية أخرى وبسعر أقل قبل قرار التلزم النهائي. وبعد قرار التوجه المبدئي لمجلس الوزراء لتلزم المشروع للمؤسسة الهندية الرسمية لاستيراد المعادن (ام. ام. تي. سي.)، وبالتالي فإن أي عرض من أي شركة أخرى لم يكن ذا قيمة (ص ٣٨).

ومن جهة أخرى فإن العرض قدم بعد أن تم الاتفاق على الاسعار.

ولقد صرح أمام مجلس النواب العاشر أنه يعلم ذلك وأنه يعلم الفرق بين العرضين.

٣ - لقد قرر الموافقة على تنسب وزير الأشغال بالتلزم على الائتلاف ام. ام. تي. سي مع سوم دات، وهو يعلم الفرق بين العرضين.

٤ - انكر انه اتصل بوزير الأشغال العامة (وهو بالهند يعني)، وأبلغه استياء الحكومة الهندية لعرض الشركة الوطنية الهندية، لأنها لم تسّم من قبلهم فأجاب وزير الأشغال أنه لم يقبل العرض أصلاً.

٥ - ادّعى ان سلاح الجو طلب تنفيذ تعبيد الطريق بالمدة الاسمائية (ص ٣٨).

٦ - ولدى حضور مندوب سلاح الجو واحضار ما يتعلق بالموضوع من مراسلات نفى قاطعاً أن يكون سلاح الجو قد طلب تعبيد الطريق بالمدة الحرسانية، بل أفاد أن وزارة الأشغال طلبت من سلاح الجو أن كان له حاجة في الطريق، قبل أن تنفذ، فأبدى

رغبته في مهبط اضطراري بطول (٣ كم) فقط. (الطريق ١٨٠ كم متعرجة).

وأفاد أيضاً أنه: وفي عام ١٩٨٧ طلبت وزارة الأشغال (٢٥) مليون دينار مقابل كلفة انشاء المهبط بالمدة الحرسانية، فأبدىنا (أي سلاح الجو) أننا صرفنا النظر عن المهبط ولم نرسل أي مبلغ من المال. ثم نفذت الطريق بالمدة الحرسانية، فأمكن استخدام بعض المواقع كمهابط اضطرارية للطائرات.

٧ - أنكر أنه قام بأي ضغط على وزير الأشغال من أجل تنسب التلزم بالمدة الحرسانية، مع أن وزير الأشغال صرح بأن التنسب بالتلزم كان بأمر من رئيس الوزراء زيد الرفاعي.

وعلى ضوء ما تقدم فإن اللجنة تنسب الى مجلسكم الكريم ما يلي:

قرار اللجنة بشأن السيد محمود صالح الحوامدة / وزير الأشغال العامة:

بعد التدقيق في الملفات وأقوال الشهود والمشتكى عليه تأكد للجنة ما يلي:

(١) ان السيد محمود صالح الحوامدة لم يأخذ بالدراسة التي قدمها مكتب (ارابتك) بالتعاون مع شركة بريطانية متخصصة التي انتهت (أي الدراسة) الى قرارها بعدم تعبيد طريق الجفر / الأزرق بالمدة الاسمائية أو الحرسانية مدعوماً بأسباب بلغت أحد عشر سبباً. وقد قدم هذا التقرير للجنة الفنية بوزارة الأشغال العامة فأجمعت على ما ذهب اليه مكتب ارابتك.

لقد رفض السيد محمود صالح الحوامدة رأي المستشار ورأي اللجنة الفنية وكلف ذلك الرفض الخزنة فرق الكلفة بين المدة الاسمائية والمدة الاسفلتية وقد بلغت حسب آخر عرض لائتلاف ام. ام. تي. سي مع سوم دات «ثمانية عشر مليون دينار ونصف المليون تقريباً».

وبلغ فرق الكلفة في تقدير اللجنة الأردنية «خمس عشر مليوناً ونصف المليون دينار». وبلغ فرق الكلفة بين عرض الائتلاف وعرض الشركة الوطنية الهندية «عشرين مليون دينار ونصف».

ان السيد محمود صالح الحوامدة قد أخفى على مجلس الوزراء رأي المكتسب الاستشاري ورأي اللجنة الفنية في وزارة الأشغال العامة حول عدم تنفيذ المشروع بالمدة الاسمائية عندما عرض التنسب تلزم المشروع لائتلاف سوم دات مع ام. ام. تي. سي.

(٢) ان السيد محمود الحوامدة قد رفض رأي اللجنة المفاوضة في عدم التعاقد مع شركة سوم دات وام. ام. تي. سي لارتفاع أسعارها وتعاقد معها بالسعر الذي اعترضت عليه اللجنة.

(٣) ان السيد محمود الحوامدة قد نسب تلزم شركة الائتلاف ام. ام. تي. سي. مع سوم دات دون أن يجري أي تنافس في الأسعار بينها وبين شركات هندية أخرى، مما ألحق ضرراً بالمال العام.

(٤) لقد تعمد السيد محمود الحوامدة أن ينسب

تلزم مشروع طريق الجفر / الأزرق لائتلاف بمبلغ «٣٥٩١٦ر١٥٩» دينار ورفضاً عرض الشركة الوطنية الهندية بمبلغ «٣٢ر٨٩٩ر١٢٩» دينار، علماً بأنه لم يطلع مجلس الوزراء على ذلك في تنسيبه، وبهذا حمل الخزنة مبلغاً يزيد على «ثلاثة ملايين» ديناراً أردنياً على الأقل.

ان جميع هذه الأضرار التي لحقت بالأموال العامة كانت مراعاة من وزير الأشغال العامة لحساب ومصصلحة شركة سوم دات المؤتلفة مع ام. ام. تي. سي.

هذه الوقائع التي تم التوصل اليها من خلال البيانات المقدمة والمستمعة تشكل جناية، خلافاً لاحكام المادة «١٧٥» من قانون العقوبات منسوبة الى السيد محمود صالح الحوامدة الذي كان يعمل وزيراً للأشغال العامة آنذاك ونتيجة عن تأديته وظيفته.

لهذا ترى اللجنة أن تنسب الى المجلس الكريم بتوجيه تهمة الى السيد محمود صالح الحوامدة مخالفته لاحكام المادة «١٧٥» من قانون العقوبات. وخالف في ذلك السيد حسين مجلي أحد اعضاء اللجنة.

قرار اللجنة بشأن السيد زيد الرفاعي رئيس الوزراء

(١) ان السيد زيد الرفاعي رئيس الوزراء آنذاك، أفاد أمام المدعي العام أن الحكومة الهندية سمّت شركة سوم دات الهندية، وأنها بعد ذلك دخلت في ائتلاف مع شركة

(ام. ام. ق. سي) شركة المعادن الهندية الحكومية، بينما افاد أمام لجنة التحقيق النيابية، بأنه لم يسمع بشركة سوم دات الا بعد أن قدمتها شركة: ام. ام. ق. سي، وهذا تناقض واضح في أقواله. علماً بأن شركة سوم دات كانت قد تسلمت وثائق عطاء الطريق المذكور في ١٩٨٦/٨/٦، وتم استئداب احد مهندسي الوزارة بمرافقة مهندسي الشركة بتاريخ ١٩٨٦/٨/٧ بزيارة موقع المشروع والاطلاع على الظروف السائدة في المنطقة. وقد قدمت الشركة عرضها في ١٩٨٦/٩/١٥ بتعيين الطريق متضمناً البديلين: ١. مد الطريق بالمدة الاسمية. ٢. مد الطريق بالمدة الاسفلتية حسب ما ورد في محضر اجتماع وزارة الأشغال.

وقدم الائتلاف عرضه في ١٩٨٦/٩/٢٩. علماً بأن شركة سوم دات ليست حكومية. (٢) لقد أقر السيد زيد الرفاعي أمام مجلس النواب العاشر بعلمه بوجود عرض من شركة هندية أخرى يقل (ثلاثة ملايين دينار) عن السعر الذي عرضه الائتلاف، ومع هذا، فإنه اشترك مع وزير الأشغال العامة السيد محمود الحوامدة في إهمال هذا، وقاموا باستصدار قرار من مجلس الوزراء دون اطلاع مجلس الوزراء على العرض الآخر. (٣) ان موافقته على المدة الاسمية دون المدة

الاسفلتية غير المعتمد على أي دراسة فنية، بل ان الدراسة الفنية رأت استبعادها قد حمل الخزانة العامة فرق الكلفة بين المدة الاسمية والمدة الاسفلتية البالغة في تقدير سوم دات المؤتلفة مع ام. ام. ق. سي (ثمانية عشر مليون دينار ونصف المليون).

ان جميع هذه الاضرار قد لحقت بالاموال العامة وكانت مراعاة من السيد رئيس الوزراء آنذاك وهو السيد زيد الرفاعي لحساب ومصلحة شركة سوم دات المؤتلفة مع ام. ام. ق. سي. ان هذه الوقائع التي تم التوصل اليها من خلال البيانات المقدمة والمستمنة تشكّل جناية خلافاً لاحكام المادة (١٧٥) من قانون العقوبات منسوبة الى السيد زيد سمير الرفاعي الذي كان يعمل رئيساً للوزراء آنذاك. وناتجة عن تأديته وظيفته.

لهذا ترى اللجنة ان تنسب الى المجلس الكريم بتوجيه تهمة الى السيد زيد سمير الرفاعي مخالفته لاحكام المادة (١٧٥) من قانون العقوبات. وخالف في ذلك السيد حسين مجلي والسيد يوسف المبيضين.

قرار اللجنة بشأن السيد حنا سليم عودة وزير المالية

ان السيد حنا سليم عودة قد تهاون وأهمل في المحافظة على الاموال العامة وألحق اضراراً بالخزانة حين وافق على الشروط الخاصة غير

المتعانة، فحمل الخزانة اعباء مالية دون وجه حق.

١ - من ضبط المدعي العام نجد أن السيد حنا عودة يذكر بأقواله أنه لو أطلع على الشرط الخاص لتثبيت سعر الدولار بـ (٣٤٢ر٥) فلساً، لما وافق على هذا الشرط، الا اذا تم تخفيض نسبة العملة الأجنبية من كلفة المشروع.

ويذكر أن نسبة العملات من كلفة المشروع (٤٥٪) وان هذه النسبة عالية، وكأنه لا علم له بالمفاوضات التي تمت على الشروط الخاصة سواء ما تعلّق بسعر الدولار، أو بنسبة العملة الأجنبية من تكلفة المشروع، وقد عاد عن كل ما ذكره عندما أدل بإفادته كمشتكي عليه أمام لجنة التحقيق النيابية. وتبين أنه على علم بالمفاوضة، فهو اما ان يكون مهملاً في واجبه لدرجة أنه لم يدر ما يدور حوله، وهو وزير مالية، أو أنه سيء النية، وكلا الأمرين يؤدي الى نتيجة الاضرار بالمال العام، وقد كلف ذلك (اربعة عشر مليون دينار).

٢ - نسب السيد حنا عودة كوزير مالية وجمارك لمجلس الوزراء بالاعفاءات للائتلاف من الرسوم الجمركية وقد أورد متبرعاً عبارة: اعفاء المواد التي ستدخل في صلب المشروع، ولم تطلب ذلك أي جهة رسمية حتى ولا الائتلاف نفسه. فحمل بذلك الخزانة عبثاً كبيراً.

لهذا فهو اما أن يكون مهملاً أو سيء النية

ولها نفس الدرجة.

٣ - هذا وقد وافق السيد حنا سليم عودة دون مقابل على استغلال جزء من أراضي الدولة كمقالح وكسارات لمصلحة الائتلاف، دون أن يكون هناك ذكر لهذا الاعفاء في الشروط الخاصة.

ان هذه الاضرار التي لحقت بالاموال العامة كانت مراعاة من وزير المالية السيد حنا سليم عودة لحساب ومصلحة شركة سوم دات المؤتلفة مع (ام. ام. ق. سي) وهذه الوقائع التي تم التوصل اليها من خلال البيانات المقدمة والمستمنة، تشكّل جناية خلافاً لاحكام المادة (١٧٥) من قانون العقوبات، منسوبة الى السيد حنا سليم عودة، الذي كان يعمل وزير المالية آنذاك.

لهذا ترى اللجنة أن تنسب الى المجلس الكريم بتوجيه تهمة الى السيد حنا سليم عودة، وخالف في ذلك السيد حسين مجلي والسيد فارس النابلسي.

بالاضافة الى ما سبق:

فقد تبين للجنة أن السيد زيد الرفاعي والسيد حنا سليم عودة والسيد محمود صالح الحوامدة، أنهم وافقوا على صرف (٦٥ مليون دينار) سلفة لشركة سوم دات المؤتلفة مع (ام. ام. ق. سي) دون أن يوجد هذا المبلغ في الموازنة العامة لعام ١٩٨٧.

وهذا يخالف المادة (١١٥) من الدستور التي تنص على ما يلي:

- ولا يخصص أي جزء من أموال الخزانة العامة ولا ينفق لأي غرض منها كان نوعه الا

بقانون.

ويخالف الفقرة ٦ - من المادة (٥) من قانون محاكمة الوزراء التي تنص على ما يلي :  
- تعد اساءة استعمال السلطة الأفعال التالية :  
٦ - الموافقة على صرف اموال غير داخلية في موازنة الدولة.

كما سبق يتبين لنا أن المذكورين اعلاه قد اساءوا في استعمال السلطة المخولة لهم وتنسب الى المجلس الكريم بتوجيه التهمة لهم وهي مخالفة المادة (١١٥) من الدستور، والفقرة السادسة من المادة الخامسة من قانون محاكمة الوزراء.

انتهى قرارات اللجنة، واستمع معالي الرئيس ان يقرأ المخالف مخالفته، لأنني تعبت.

معالي رئيس المجلس : لا بأس في ذلك، اذا رغب الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي :

قرار المخالفة المعطى من النائب

حسين مجلي

أولا : منطلقات عامة

١ - أهمية القضية المطروحة :

تتبع أهمية القضية من :

أ - أنها تتعلق بمحاكمة وزراء، أي محاكمة أعضاء سابقين في السلطة التنفيذية التي هي إحدى سلطات الدولة الثلاث، وعندما يكون من يشغلون البنية العلوية للدولة موضوع تحقيق أو اتهام فإن ذلك يعني من حيث المبدأ أن الإدارة العامة في الدولة والأمانة في نطاق الدولة ككل يمكن أن تكون موضع تحقيق واتهام، فمن

المفروض أن السلطة التنفيذية لا تمارس وظيفتها إلا وهي موضع ثقة الشعب وموضع ثقة من وضعهم في امكانهم وبمحالة توجيه الاتهام الى أعضاء هذه السلطة، فإن ذلك سوف يؤثر على هذه السلطة في ممارستها المستقبلية لشؤون الحكم، ذلك أن مجرد التحقيق والاتهام حتى لو كانت النتيجة براءة يعتبر في حد ذاته من الناحية الواقعية اذانة.

ب - أن الاتهام والمحاكمة هنا يتمان بناء على نصوص في الدستور (المواد ٥٥ - ٦١) ويعتضى هذه النصوص فإن من يقوم بدور الاتهام هنا هو مجلس النواب الممثل للشعب، ومن يقوم بدور المحكمة هو مجلس نص عليه الدستور (المادة ٥٥ من الدستور) وإن هذه القضية سوف تكون أول أعمال لهذه النصوص الدستورية في عمر الدولة الأردنية الدستورية الذي قارب على خمسين سنة، وهذا يعني أننا أمام قضية تتعلق وتؤثر في إحدى البنى العلوية للدولة نفسها.

ج - أن مجريات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة أو جميعها بشأن هذه القضية ستكون أول سابقة في هذا الشأن في نظامنا الدستوري من حيث أعمال بعض النصوص الدستورية، وفي نظامنا البرلماني من حيث ممارسة مجلس الأمة لتطبيق هذه النصوص، وفي نظامنا القانوني والقضائي بوجه عام، حيث ستصبح سوابق قضائية لأول مرة في نظامنا القضائي، مبادئ قانونية مرجعية تقتبس وتحتذى ويشار

اليها.

د - أن هذه القضية هي أول اختبار دقيق للممارسة الديمقراطية في نطاق نظامنا البرلماني، إذ أن النتيجة التي يمكن التوصل اليها يمكن أن تكشف عن مدى فهمنا وتفهمنا للديمقراطية أو عن مدى اساءتنا اليها أو الى تطبيقها، ذلك أن المهمة الأساسية في هذه القضية هي اقامة التوازن - على ضوء القانون والمستندات والبيانات - بين حقوق الجماعة من جهة وحقوق وحريات الأفراد الذين ينتمون الى هذه الجماعة من جهة أخرى.

هـ - أن هذه القضية ستكون أيضا اختبارا لمدى فهمنا وتطبيقنا وتمسكنا بمبدأ سيادة القانون المجردة من كل هوى ورغبة، حتى من رغبة الشعب غير المحقة التي لا تستند الى الواقع أو القانون، وبالتالي ستكون مقياسا يحكم به على مدى مطابقة التنفي بمبدأ سيادة القانون مع الأعمال الفعلية لمبدأ سيادة القانون.

٢ - أشخاص القضية :-

أ - أن الأشخاص الذين تم التحقيق معهم، وأن امكانية توجيه الاتهام لهم في ضوء ذلك التحقيق، إنما يتم معهم كل ذلك، بسبب أعمال وممارسات قاموا بها وهم يؤدون عملا رسميا، وليس بصفتهم أفرادا عاديين (المادة ٣) وما بعدها من قانون محاكمة الوزراء رقم ٣٥ لسنة ٥٢).

ب - أن المدعي أو المشتكي في هذه القضية هو المجتمع فهو الذي قد أثار القضية أو

حركها باعتباره مجنيا على ماله وحقوقه، ولكن ليس الأشخاص المذكورين قد ارتكبوا الأعمال المذكورة حال كونهم يمارسون مهمة الإدارة العامة نيابة عن المجتمع ؟. إذن لا بد أن ينظر الى مسؤولية هؤلاء الأشخاص من الناحية الجزائية الصرفة حتى إذا تبين أن قانون العقوبات يجرم أفعالا نسبت اليهم اعتبروا مسؤولين جزائيا وبالتالي يمكن مساءلتهم من الناحية الحقوقية.

ج - أن النظر الى الأعمال التي يمكن أن يكون قد ارتكبها هؤلاء الأشخاص يجب أن يكون أما باعتبارها أعمالا لا صلة لها بوظائفهم مطلقا، أو لها صلة بوظائفهم وأسيء استعمال الوظيفة أو السلطة فيها، أو أنها لها صلة بوظائفهم وتقع في نطاق الخطأ الإداري العادي (وهنا لا قضية جزائية).

د - هل ينطبق على هؤلاء الناس صفة الموظف العام حتى تطبق عليهم الجرائم الموصوف فيها الفاعل بأنه «موظف عام» وبعبارة أخرى هل الوزير موظف عام بالمعنى الوارد في قانون العقوبات بالذات إذ ليس في قانون العقوبات نصوص تجرم الفاعل بصفته وزيرا ؟.

٣ - جوهر القضية وطبيعتها :

أ - احتمال وقوع جريمة أو جرائم على المال العام هو جوهر القضية برمتها، فالأعمال موضوع التحقيق لا بد أن تكون أعمالا جرمية منصبة على المال العام وتطبق عليها

القضية الى مرحلة وان البريء يبقى بريئا حتى يذنبه أمر من الأهمية بكان.

ثانيا :-

١ - تنص المادة (١٧٥) عقوبات على ان «من وكل اليه بيع او شراء او ادارة اموال منقولة او غير منقولة لحساب الدولة . . . عوقب بالعقوبة المنصوص عليها بهذه المادة، هذه هي المادة التي ينسب الى الاشخاص ارتكاب مخالفتها . . . » والسؤال الذي يرد هل الوزير في هذه القضية موكول اليه ادارة اموال منقولة او غير منقولة لحساب الدولة، بمعنى آخر هل تنسب الوزير لمجلس الوزراء بتلزم مشروع على جهة ما يعتبر ادارة لأموال منقولة لحساب الدولة؟ في الواقع ان «الادارة» الواردة في المادة (١٧٥) عقوبات هي ادارة الأموال التي تترادف معنى البيع والشراء أو بمعنى آخر هي ادارة الاموال بالمعنى المادي، اي حيازة هذه الأموال او استخدامها اوجبايتها وتحويلها، اي هي الادارة المقصود بها تحريك هذه الأموال والمحافظة عليها باعتبارها امانة او عهدة، لا الادارة بمعنى التصرف الاداري القانوني والتي غالبا ما تكون في شكل قرار اداري او ما يشبه القرار الاداري.

٢ - يؤيد ما تقدم ان الوزير هو احد الذين يتولى الملك ممارسة السلطة التنفيذية (وهي مظهر من مظاهر السيادة) بواسطتهم (المادة ٢٦ دستور) ثم يدير اي الوزير اعمالا حسب نص الدستور وليس اموالا

اوصاف احدى الجرائم الواقعة على هذا المال العام، وليس جوهر القضية او اساسها اي جريمة اخرى مهما كانت.

ب - ان الجرائم الواقعة على المال العام منصوص عليها في قانون العقوبات على وجه التحديد والحصر، ولكل من هذه الجرائم عناصرها، ومهمة التحقيق هي التحقق اي الوصول الى الحقيقة من وجود كامل عناصرها اي جريمة تتعلق بالمال العام، شريطة ان يكون من ارتكب هذه الجريمة هو من الاشخاص المبينين في البند (٢).

ج - ان القضية المطروحة / او القضايا المطروحة هي قضايا تتعلق بممارسات او تصرفات ادارية، والمستندات والاوراق في عمل الادارة العامة هي المعول عليها، فلا بد ان ينطلق التحقيق من هذه المستندات والاوراق، ويترتب على ذلك ان اي شكوى او قول او ادعاء ليس له اساس في الاوراق والمستندات لا يؤيده، الا اذا كان يشكل قرينة قوية مع اساس موجود في الاوراق والمستندات.

٤ - صعوبة المهمة في هذه القضية :-

١ - ان التحقيق تم في قضية / او قضايا اصدر الرأي العام المحلي حكمه فيها بالادانة، ومن المعروف ان اجهزة الاعلام قد اسهمت الى حد كبير في توجيه واصدار هذه الادانة.

ب - ان إعادة (تحييد) الرأي العام واذهانتنا أولاً، نحن الذين نفصل بهذه القضية في

او حفظه من نقود واشياء اخرى للدولة او لأحد الناس ونصت بمعايته المادة (١٧٤) اوضحت ما الذي يدخله الموظف العام ثم جاءت المادة (١٧٥) عقوبات بعدها لتدخل فئات اخرى من الناس في مجال المعاقبة لانه يوكل اليها بيع او شراء او ادارة اموال منقولة لحساب الدولة دون ان تتوفر في هذه الفئة صفة الموظف العام، كالدالين كما تقول المادة والحراس المعينين من قبل المحكمة وهذا ما يستفاد من كامل نص المادة، هذا ما هدف اليه المشرع خاصة وان هذه المادة معدلة بالقانون رقم (٤٠) لسنة (٧١) (ويمكن الرجوع للنص قبل التعديل للتدليل على ذلك).

٦ - يلاحظ أن المادة (١٧٥) عقوبات تقع المادة (١٧٥) في قانون العقوبات تحت الفصل الاول (من الباب الثالث) وهذا الفصل معنون (في الجرائم المخلة ببراجبات الوظيفة) وان المادة (١٧٥) نفسها مع المادة (١٧٤) واقعة تحت عنوان (الاختلاس واستثمار الوظيفة) والوزير ليس موظفا بتعريف نص المادة (١٦٩) الواردة في بداية الباب الثالث من القانون التي تقع (تحت احكام عامة) وعرفت من هو الموظف.

٧ - من يطالع نصوص تنظيم وادارة وزارة الأشغال العامة (النظام رقم ٥٩ لسنة ٧١) يجد ان الوزير هو رأس الهرم الاداري في الوزارة ومهامه اشرافية وسياسية، حيث تنص المادة (٨) من النظام المذكور:

منقولة او غير منقولة، بل هو يدير شؤوننا وليس اموالا، فالوزير مسؤول عن ادارة جميع الشؤون المتعلقة بوزارته (المادة ١/٤٧ دستور) غاما كما هو مجلس الوزراء الذي يتولى مسؤولية ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية (مادة ١/٤٥ دستور).

٣ - يؤيد ما ذهبنا اليه ان المادة (١٧٥) عقوبات تبدأ بعبارة «من وكل» فالوكالة هنا واردة اما على بيع او على شراء او على ادارة اموال منقولة او غير منقولة ومثل هذه الوكالة تستوجب سيطرة «من وكل اليه» الشخص الذي وكل اليه على هذه الأموال محل البيع او الشراء او الادارة سيطرة مادية لا حكمية ولا قانونية خاصة والسياق هنا هو قانون الجزاء وليس اي قانون آخر.

٤ - كما ان العمل الذي قام به الوزير هو عمل «تنسيب» الى مجلس الوزراء اي ابداء رأي او توصية وابداء الرأي او التوصية ليس عملا اداريا بالمعنى القانوني الصرف، فالعمل الاداري اما عمل مادي يترتب عليه احداث او التأثير في مركز قانوني واما عمل قانوني (قرار اداري) يترتب عليه نفس الاثر، ما قام او يقوم به الوزير من «تنسيب» ما هو الا اضاءة لجانب الموضوع أمام نظر صاحب القرار وهو هنا مجلس الوزراء.

٥ - لقد تحدثت المادة (١٧٤) عقوبات عن الموظف العمومي الذي يدخل في ذمته ما وكل اليه بحكم الوظيفة او ادارته او جبايته

هلنا من الله على

هذا من الأصول

النص يقول:-

«الوزير هو المرجع الاعلى لسياسة الوزارة في كل ما يتعلق بشؤونها» فإين هو من ادارة الاموال المنقولة للوزارة؟

وبالنتيجة نرى ان الوزير استعمل صلاحياته وسلطته القانونية في التنسيب باصدار القرار، فهل يجوز بأي حال من الأحوال معاقبة من يستخدم صلاحياته القانونية لانه استخدم الصلاحيات المخولة له في الدستور والقانون؟

ثالثا:-

١ - لا يوجد في هذه القضية حتى لو اخذنا بكامل النص التي طرح على هذا المجلس الموقر، لا يوجد في هذه القضية ما يخرج عن الوصف والرأي والتنسيب وقد وضع امامكم شروط التعاقد كلها وكل ذلك لا يكون شكلا او موضوعا بكليته او بأي جزء منه ما يمكن الاستناد اليه في هذه القضية لاقامة مسؤولية مدنية او جزائية.

٢ - القانون المدني الاردني لا يصلح سنداً لهذه القضية للمطالبة بالتعويض:

لا يعرف القانون الاردني ولا تعرف المجلة ولا يعرف الفقه الاسلامي الضمان أو التعويض عن الضرر الا في نطاق المفهوم التالي للضمان وللأساس الذي يستوجب الضمان، اما مفهوم الضمان في القانون وفي المجلة قبله والتي ما يزال معمولاً به كقانون اضافي والفقه الاسلامي فهو منحصر في:

١) ضمان العقد.

٢) ضمان اليد.

٣) ضمان الائتلاف.

والضمان في كل هذه الحالات هو ضمان مال تالف (ص. ٣١١ من مجموعة الاعمال التحضيرية للقانون المدني الاردني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ الساري المفعول.

وتنحصر هذه المفاهيم الثلاث في ضمان الضرر المتجسم «باتلاف مال» فلا يدخل في أي منها التعويض عن اخلال بعقد او عن عمل ضار لم يتلف مالا (لطفا راجع مقدمة الجزء الثاني من الاعمال التحضيرية للقانون المدني الاردني رقم ٤٣ لسنة ٧٦).

ويتضح من ذلك ان الضرر في المجلة والفقه الاسلامي ينحصر في ضرر يتجسم «بتلف عين مال» فلا تعرف المجلة أي ضرر غير متجسم في تلف مال.

وبمعنى آخر:

\* فان الضرر في المجلة يتجسم باتلاف مال.  
\* وان الضمان ينحصر باعطاء مثل الشيء وهذا يقتضي ائتلاف الشيء ليعطي مثيله (م ٤١٦ مجلة).

\* وان الفعل الذي يوجب الائتلاف يجب ان يكون مباشراً او متسبباً (المادتين ٩٢ و ٩٣ من المجلة). وكذلك فعل القانون المدني.

ويؤيد ما تقدم ان مجلة الاحكام العدلية عندما شرحت المادتين (٩٢ و ٩٣) بالمادتين (٨٨٧ و ٨٨٨) كان الشرح يحصر المباشرة والتسبب بفعل ائتلاف مال (لطفا راجع شرح المادتين ٢٥٤ و ٢٥٥ من الاعمال التحضيرية للقانون المدني الاردني ص. ٢٢٢).

ويؤيد ما تقدم كذلك:-

ان قانوننا المدني والمجلة جزء منه بعد تأكيد مبدأ «لا ضرر ولا ضرار» في المادة (١٩) من المجلة الذي يتأسس ضمان الضرر بالاستناد اليه، وعند تأكيد المبدأ المترتب على ضمان الضرر وهو (الضرر يزال) في المادة ٢٠ نجد ان شرح وبازه لهذه المادة عندما يتعرض لازالة الضرر بضمائنه يحصر هذا الضمان في المواد متعددة كثيرة ترقى الى اكثر من (خمسة عشر) مادة ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٢، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٩٤، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦١١، ٨٩١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٦، وفي جميع هذه المواد دون استثناء نجد ان الضرر ائتلاف بعين المال عيناً.

وترتب على ما تقدم انه لا سبيل لتأسيس هذه القضية بالاستناد الى القانون المدني الى مجلة الاحكام العدلية.

رابعا:-

انه لدى فحص اوراق هذه القضية كلها نجد انه لا يوجد دليل اثبات واحد ضد اشخاص هذه القضية، ولكي لا يكون قولنا هذا مستغرباً نفصل ذلك على الوجه التالي:- نحن نعرف ان هذه القضية قضية جزائية.

(١) صحيح ان المادة (١/١٤٧) من قانون اصول المحاكمات الجزائية تنص على ما يلي:-

المادة (١/١٤٧):

«تقام البيئة في الجنايات والجناح والمخالفات بجميع طرق الاثبات ويحكم القاضي فيها بعد حسب قناعته الشخصية».

وهنا يثور السؤال الواجب الاجابة عليه وهو ما هي طرق الاثبات التي يحكم القاضي حسب قناعته الشخصية بها؟

ان النظام القانوني او التنظيم القانوني الاردني حدد وحصر وسائل وأدلة الاثبات لاثبات حق المجتمع والحقوق الخاصة بأي قضية مهما كان نوعها سواء كانت القضية جزائية ام مدنية وذلك في القانون المدني وقانون البيئات بما يلي:-

(١) الكتابة (٢) الشهادة (٣) القرائن (٤) المعاينة والخبرة (٥) الاقرار (٦) اليمين.

وهذا هو نفس نص المادة (٧٢) من القانون المدني التي تقول:

المادة ٧٢:- ادلة اثبات الحق هي البيئات التالية:-

١ - الكتابة.

٢ - الشهادة.

٣ - القرائن.

٤ - المعاينة والخبرة.

٥ - الاقرار.

٦ - اليمين.

والمادة (٧) من قانون البيئات التي تقول:

المادة ٧:- تقسم البيئات الى:

١ - الأدلة الكتابية.

٢ - الشهادة.

٣ - القرائن.

٤ - الاقرار.

٥ - اليمين.

٦ - المعاينة والخبرة.

وفي هذه القضية لم يرد أي دليل من الأدلة التي يعرفها النظام القانوني الأردني وبذلك فأننا نكون أمام دعوى بلا دليل.

وتوضيحاً للمفهوم القانوني للمادة (١/١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية لا بد من توضيح مفهوم حرية تقدير الدليل عند القاضي الجنائي الذي كرسه هذه المادة فمعنى حرية تقدير الدليل غير معنى حرية الدليل لأن القاضي الجنائي ليس حراً في الدليل الذي يقبله والذي لا يقبله فطرق الإثبات مرسومة وحددها القانون إلا أن القاضي حر في تقدير الدليل المنصوص عليه قانوناً كرسيلة من وسائل الإثبات فقد يرد على سبيل المثال اعتراف من المتهم ولا يأخذ به القاضي ويطرح هذا الاعتراف جانباً لأنه لا يقتنع به.

لكن وجوباً يجب أن يكون له دليل من الأدلة المحصورة التي يعرفها النظام القانوني ولكن يجب أن يكون هناك دليل ثم يكون القاضي حراً في الأخذ به أو طرحه جنباً، أما خلف الدليل أو ابتداع الدليل أو اصطناع الدليل فليس حرية في تقدير قيمة الدليل، ولذلك فأننا نقول في هذه القضية أنه لا يوجد دليل إثبات واحد من الأدلة المحددة قانوناً ضد الأشخاص موضوع هذه القضية.

\* بالإضافة لما تقدم لا بد من ملاحظة الفرق الكبير بين القرينة والشبهة، فالشبهة ليست دليل والقرينة دليل، وعلى العكس فإن الشبهات دليل البراءة وكون الشبهات دليل البراءة أعمالاً لمبدأ شرعي وقانوني وفقهي فالمبدأ الشرعي يقوم على الحديث الشريف

الذي يقول:

«ادروا الحدود بالشبهات» والمبدأ القانوني يقوم على قاعدة الشك يفسر لمصلحة المتهم والمبدأ القانوني والفقهني يقوم على قاعدة والدليل إذا طرأ عليه الاحتمال سقط به الاستدلال».

أما القرينة فإنها دليل لأنها استنباط واقعة مجهولة من واقعة معلومة بطريق اللزوم العقلي المباشر والختمي بمعنى أن هذه الواقعة المعلومة تؤدي حتماً إلى هذه الواقعة المجهولة. هذا هو تعريف القرينة.

ولكل ما تقدم،

ولأنه لا يوجد ما يقيم أركان جريمة، ولأنه لا يوجد أي دليل قانوني ضد أشخاص هذه القضية، أرى أنه لا وجه لإقامة دعوى ضدهم. وشكراً.

عضو لجنة التحقيق  
النائب حسين مجلي

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، أرجو أن يكون هناك وضوح في طبيعة هذا الحديث وإطاره كما ذكرت، وأن يكون الحديث منصب مباشرة على القضايا المطروحة فقط وهناك أربعة تنسيبات للجنة:-

تنسيب بحق السيد محمود الحوامدة

تنسيب بحق السيد زيد الرفاعي

تنسيب بحق السيد حنا عوده

وأضافة تنسيب بحق الثلاثة مجتمعين. الحديث يكون عن القضية مجملها، ثم يتم التصويت على هذه التنسيبات واحدة واحدة.

ولرجو أن يكون الحديث بهذا الحدود وبمجملة القضية، كما ذكرت، وسوف لا أريد أن أقول قبل أن أرجو أن يكون حديث الجميع بحدود القضية ولا خروج عنها، واسجل الاسماء السيد رئيس لجنة التحقيق النيابة.

السيد رئيس لجنة التحقيق النيابة:

بسم الله الرحمن الرحيم  
سيد الرئيس، قبل أن يبدأ الزملاء بالنقاش لا بد لي أن أعلق بعض التعليقات المهمة ولن أطيل على مخالفة الزميل حسين مجلي.

إذا سمحت نقاط يجب أن يكون المجلس على اطلاع عليها، حتى تتوازن الأمور (١٠٠٪) وسأركز على نقاط قليلة جداً ولكنها هامة، وتغطي المجلس الكريم وزن هذه المخالفة، من النقاط الرئيسة التي استند إليها الزميل حسين مجلي، وأكد عليها وأعاد، وشكك فيها أن الوزير ليس موظفاً عاماً، وقد يقف احدنا قائلاً متشككاً أن هذا ممكن، وأنتا قد لا يكون عندنا الحق أن نحاكم الوزراء حسب قانون العقوبات ولكن قانون محاكمة الوزراء، نص نصاً صريحاً، وهو خاص بالوزراء بالمادة الثالثة منه، على أنه تعد إساءة استعمال السلطة الأفعال الآتية:-

أولاً: جرائم الرشوة المنصوص عليها في قانون العقوبات.

ثانياً: جرائم الاختلاس واستثمار الوظيفة، المنصوص عليها في قانون العقوبات وهذه هي المواد التي استندت لجنة التحقيق فيها التهم، أو التنسيب بالتهم إلى السادة المذكورين، وكذلك جرى إساءة استعمال السلطة أيضاً المنصوص عليها في قانون

العقوبات أذن قانون الوزراء خصص الوزراء بمواد بأن يسمح بمحاكمتهم حسب قانون العقوبات أذن هذا الأمر مبثوث فيه.

النقطة الثانية:- ذكر الاستاذ حسين عن قضية من أوكل إليه مال عام أو من لم يوكل إليه مال عام، وقال أن الوزير أوكل إليه شؤون عامة ونحن لا نعلم أن أي دينار يتحرك في هذا البلد من الأموال العامة إلا بتوقيع وزير. أو امر وزير ولا يمكن أن يتصرف بأموال في الموازنة العامة إلا بقرار الوزير.

ومع أنه قال أيضاً، أن الوزير هو في هذه تماماً كما هو مجلس الوزراء الذي يتولى مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية، هل يعني أن مجلس الوزراء لا يدير أموالاً منقولة وغير منقولة من يدير الأموال المنقولة وغير المنقولة لهذه الدولة؟ أنا أريد أن أعرف.

النقطة الثالثة فقط، أورد الزميل حسين مجلي مطالعة عن البيّنات، ولكي أحب أن أرين مرة أخرى أن المادة (١٤٧) فقرة (١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية، نصت على أنه تقام البينة في الجنايات والجنيح والمخالفات بجميع طرق الإثبات، ويحكم القاضي حسب قناعته الشخصية ثم لم ينص قانون أصول المحاكمات الجزائية على طرق الإثبات، بينما فعلاً قانون أصول المحاكمات الحقوقية، نص على ذلك، ولو أراد المشرع لسمع أو لنص على طرق الإثبات في القانون، قانون أصول المحاكمات الجزائية، ولكن قانون المحاكمات الجزائية لا ينص على ذلك، بل يتوسع في السلطات التقريرية للقاضي، ويحكم القاضي حسب

هذا من المراحل

هذا من المجلد

قناعته الشخصية، فالبيانات الظرفية تؤخذ في المحاكمات الجزائية، بينما في القضايا الحقوقية فإن البيئة محصورة، لأن الأمور حقوقية، أمور يجب أن تكون موثقة أصلاً، ولذلك فإن الاستناد إلى البيانات، وإلى ما جاء في القانون المدني بكل ما له شأن في الأمور الحقوقية، لا يمت بالصلة إلى المحاكمات الجزائية، ولا يمت بصلة إلى قضيتنا.

أما ما ورد من تعليقات عامة، مع أننا لا نحب أن نخوض في تعليقات عامة، ولكن لأن المخالفة ذكرت تعليقات عامة، بأن هذه أول قضية ينظر فيها في الأردن.

وإن النظر بهذه القضية قد يعني الطعن في الوزير، قد يعني طعنه في الإدارة العامة وقد يكون الإجابة عليها أننا قد تأخرنا كثيراً وإن هذا البلد قد تأخر كثيراً في أن ينظر في مثل هذه القضايا، وهذا الأمر هو حجة على المجالس النيابية السابقة، ولا نريد أن يكون حجة علينا ونود أن يعود البلد إلى ممارسة النظام بجميع أشكاله، التنفيذية والقضائية والتشريعية ومحكمة الوزراء قضائياً أمام مجلس النواب وهذا ما نسبت اللجنة لكم فيه.

والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، مسجل لدي يوسف العظم، سعد حدادين، محمد فارس الطراونة، سليمان عرار، حسي الشيباب، يعقوب قرش، عبدالله زويقات، عبدالرحيم المكور، همام سعيد، عبدالكريم الدغمي، عيسى الزبيدي، حمزة منصور، عيسى مدانات، محمد الجراح، إبراهيم

الغياشة، احمد عويدي، هشام الشراري، احمد الكفاوين، عبدالسلام فرحات، نايف ابوتايه، منصور مراد يسجل جميع من يريد التحدث. الاستاذ يوسف العظم.

السيد يوسف العظم:

بسم الله الرحمن الرحيم. شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة لقد ثبت لي في نقاط قليلة، أنا لن أطيل من مرافعة الدفاع التي سمعت و(الفرزلكه) القانونية التي تليت، أن الادانة كانت يجب أن توجه أولاً أقل اذن اتهام لأذنة وزارة الأشغال العامة وأذنة رئاسة الوزراء، بأنهم كانوا يعملون ملفات ويتنقلون بها، وليس لأصحاب القرارات والادانة الثانية لأمانة الصناديق، لأنهم كانوا يقررون الوزراء على توقيعهم، ويصرفون الاموال التي اشرونا اليها.

النقطة الثانية :- بعد سماع تقرير اللجنة الموثق بالتواريخ والوقائع والارقام، والشهادات للمستجوبين، صار الاتجاه واضحاً لدى الجميع حتى نحجم العكاظية التي بيننا، لأننا جميعاً ولست وحدي زهدنا في الكلام الكثير، فنحب أن نحدد صار واضحاً، هناك اتجاه للاحالة القضية والمسألة إلى القضاء.

والاعتماد حتى يحكم فيها لأننا لسنا أصحاب قضاء أو محاكمة، أو عدم إحالتها، فأننا أرى أن يتكلم اثنان ينتخبهم الاخوان من كل طرف اثنان مما يريدان أن يحول إلى القضاء. واثنان ممن لا يريدان ذلك، وبعد هذا يجري التصويت، فيتكلم المجلس ما يشاء وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: شكراً معالي الرئيس.

النقطة الاولى التي اود التحدث فيها هي حول موضوع التقرير، بعد عام انتظرنا ان يأتي لنا تقرير من لجنة التحقيقات النيابية يعالج اكثر من قضية واحدة، فهذا الزمن اعتقد انه كافي لكي نتقدم لنا اللجنة بتفصيلات وايضاحات وتعليقات واقتراحات بخصوص ملفات اخرى قدمت لها.

فنتطلب من اللجنة ان توضح لنا، لماذا لم تقدم لنا سوى قضية واحدة بعد مضي عام على تشكيلها.

معالي رئيس المجلس: ارجو من الاخوة ان يكون الحديث منصب على ما هو مقدم، وسيكون هناك جلسة خاصة لتقرير اللجنة واقتراحات اخرى.

الموضوع كما ذكرت يتعلق بقضية محددة، وارجو عدم اثاره اية موضوع جانبي، الموضوع فقط في القضية موضوع البحث.

- هناك جلسة خاصة لهذا الموضوع -

هذا تقرير واحد، التقرير الاول من اللجنة وهناك تقرير اخر عن سير اللجنة، وما تبقى من قضايا، واقتراحات اخرى تعرض عليكم في جلسة خاصة، اما فقط الآن موضوع البحث، القضية المطروحة.

وارجو رجاء اخير ايضاً ان يكون الحديث ضمن اطار ومفهوم الادعاء العام القضائي في قضية فنية قضائية معروضة، وما عدا ذلك

سأوقف الاخ رجاءاً يعني، تفضل.

السيد بسام حدادين: شكراً سيدي الرئيس.

المسألة الثانية التي اود التحدث فيها، قبل ان اقبل واقول وجهة نظري في الاقتراحات المقدمة من اللجنة اتساءل.

هل قرار المجلس اذا ما رفض تحويل القضية الى القضاء، او توجه الاتهامات سيسقط الحق العام؟

هل تنتهي القضية بعد اذا لم يوافق المجلس على تحويلها؟

أرى القانونيين يزور رؤوسهم وهذا يعني قلبي يتفق مع هذه الهزة.

المسألة الاخرى، أنا اعتقد ان ما تقدمت به اللجنة القانونية من بيانات وتحقيقات واضحة يمكن براحة ضمير ان يقول المرء ان هناك سوء ادارة، وتعصب في استعمال السلطة، نتج عنه ضرر في المال العام، قدر بالملايين المعروفة وعليه براحة ضمير اعلن تأييدي الكامل بقرارات لجنة التحقيقات النيابية بكافة توصياتها، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ محمد فارس الطراونة.

السيد محمد فارس الطراونة: شكراً معالي الرئيس.

القضية التي يناقشها المجلس الكريم، قضية هامة وليست قضية جزئية، وكنت اتقن ان يكون حضور زملائنا في هذا المجلس، كنت اتقن ان يكون الحضور كامل وأنا اعتقد ان كل زميل وصل اليه محضر الجلسة وتغيب عنها دون

ان يكون خارج البلاد انه مدان امام المجتمع، لأننا بصدد قضية هامة جداً، كانت سبباً في اراقة دماء في عام (٨٩) كانت سبباً في الوصول الى هذا الجو الديمقراطي الذي اعطانا الفرصة، لأن نعطي رأياً متوازناً بسيطاً وقد لا ينجح، في مراكز قواه جمعت الملايين، وبنيت القصور على حساب شعبنا المظلوم، يؤسفني جداً، ومن منطلق ان المقدمات تقود الى النتائج، ان نسمع المرافعات للدفاع عن الجريمة.

المرافعات التي يفترض ان تقدم للمحكمة او للمجلس العادل، انا اقدر جيداً معنى العلاقات الانسانية، ولكن يجب ان لا تترقى العلاقات الانسانية الى مستوى الاساءة بالوطن والامة.

ومن هنا ابدي رأياً متوازناً بخصوص ما وصل لدي من مراعاة مع اني لست عضواً في لجنة التحقيق.

في الدستور الاردني الذي يعتبر اعلی القوانين خصص محاكمات الوزراء بموجب قانون، بينما اجاز تحويل كل مواطن اردني عادي او موظف عادي صغير الى القضاء العادي، نحن لا نقرر هنا الادانة او البراءة، نحن فقط نطالب على ضوء قناعتنا باحالة هذه القضية الى المجلس المختص بالمحاكمة فالمجلس المختص له ان يصدر البراءة والادانة أيقوم برد هذه القضية باعتبار انها لا تستند الى اساس واقع أو قانون.

والمجلس العالي كما تعلمون ايها السادة مجلس مشكل من مستوى قضائي جيد ومن مستوى يجمع عدد من المسؤولين في هذا البلد،

ولهذا فلماذا نحول دون تحقيق العدالة وتحقيق المصلحة الوطنية.

ليس لنا مصالح وليس لنا اعداء للأشخاص الذين وردت اسمائهم في هذه القضية صدقوني اني لا اعرف اثنين على الاطلاق، ولم التقي بهم في حياتي، وربما التقيت مرة واحدة بالتالي.

ارادة الشعب مهمة جداً، والشعب عندما كون قناعة لانه كان يشاهد واقعا ملموساً محسوساً، كيف ان ثروات البلد تُلغى، وكيف ان الفساد المالي والاداري قد استشق، ولهذا فانا احترم ارادة الشعب واحترم هذه الارادة التي اوصلتنا الى هذا المجلس واسمحوا لي بالتعليق على اساس المبادئ العامة وليس دخول بالتفاصيل التي غرقنا بها على حساب المبادئ العامة.

لا يعني كثيراً تحديد من هو القانون المختص المدني ام الجزائي، يعني ومن خلال الرجوع الى محاضر وما قدمته اللجنة المختصة ان اشير الى التالي:-

البيانات كما تعلمون ايها السادة في القضايا الحقوقية محددة، وفي القضايا الجزائية للقاضي سلطة تقديرية واسعة، حتى ان شهادة الاطفال تسمع ويؤخذ بها للاستدلال.

اولاً:- الكتابة، في ملف هذه القضية من وثائق ما يكفي لاقتناعنا لانه واضح ان (ثلاثة) ملايين فرق عطائين، ومن شركتين هنديةين، حتى ان الشركة الاقل هي شركة حكومية، وليست اهلية فالكتابة اذن دليل واضح ومثبت

في هذه القضية.

الشهادة:- اعترفوا جميعاً حتى الاشخاص موضع الادانة في هذه القضية، محمود الحوامدة قال انا ابلفت زيد الرفاعي، زيد الرفاعي امام مجلس النواب العاشر قال نعم، وانا اتصرف بهذا الشكل، بمعنى انه خالف شروط الاحالة والكل منا يعرف في فتح عطاءات اي مشروع يراد به الاحالة ان تؤخذ باعتبار الاسعار الاقل، بالإضافة ان تكون الشركة المتقدمة مؤهلة اصلاً من الناحية الفنية ولا اريد الدخول ان الشركة التي كانت تتعاقد على الفوسفات اصلاً ليست شركة مؤهلة الشهادة اذن واردة، حنا عودة نفسه يقول نعم، اعطيت اعفاءات حركية في المواد الداخلة في صلب الموضوع، هو نفسه يقول وهو نفسه يقول اعطيت صلاحية للشركة الهندية بأن تستعمل المقالع والحجارة.

وكلنا يعرف ان (قلب الخصمة) يساوي (١٠) دنائير على الاقل الآن، ومن الشروط الخاصة ايضاً الضمانات الاجتماعية.

ونسبة العمال من (٤٠٪ الى ٧٠٪) وسعر الدولار اذاً حنا عودة يعترف هو شخصياً، وكما تعلمون ان الاعتراف ايها السادة سيد الادلة. ولا احد يصدق ان القاضي لا يأخذ بالاعتراف في حالة اعتراف المجرم بجريمته.

القرائن:- اكتشاف واقعة معلومة من واقعة مجهولة، نعم الواقعة المعلومة لدينا، هي طريق اسفلتي وبسر كذا، لكن ما هي الواقعة المجهولة؟ وما هي الظروف؟ التي دفعت باحالة العطاء على هذه الشركة ما هي الظروف وما هو

حجم الفائدة وما هي الاستفادة؟

هذه حقيقة لا نعلمها، ولكننا نستنتج ان في هذه الاحالة مبالغ قد قبضت من طرف او من اطراف.

مقولة ان رئيس الوزراء السابق لا يعلم كلام ليس صحيح.

هو يعلم واعترف بنفسه امام المجلس العاشر لمجلس النواب.

اضافة الى الذين عملو منكم بالحكومة واخواني الوزراء يعلمون، ان الوزير يمارس صلاحياته ولكن اذا عرضت عليه قضية تتجاوز صلاحياته، يعرضها على مجلس الوزراء وهنا اريد ان اقول اما ان يكون رئيس مجلس الوزراء ديمقراطي ويحترم ارادة زملائه، أو انه يأخذ القرار الذي يريد ولا يستطيع الوزراء مناقشته ويكمل اسف اقول ان الكثير من الوزراء يتمسكون بمقاعدهم، حتى على حساب القضايا الوطنية اعود الى المعاناة والخبرة.

اذا اجاز لي ان اقول بالطريقة موجودة ولا تحتل نقاش، والاقرار اقروا جميعاً اما اليمن وهو البيئة السادسة فيتقديري انهم عندما جاءوا بالشهادة كان ينبغي عليهم ان يقسموا اليمين.

اعيد ايها السادة لاذكركم بالقسم القسم الذي اقسمناه كنواب، والذي اقسمه الوزراء كوزراء، يقول القسم (أقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للملك، وان احافظ على الدستور وأن اخدم الامة، واقوم بالواجبات الموكولة اليّ بأمانة).

اذن الوزير موكل اليه واجبات لماذا

كلنا من الشعب

اتعرض للمسؤولية، كمحامي إذا أخليت بحقوق موكلي، ولماذا لا يحاكم الوزير الذي أحل بواجباته وتعارض مع القسم الذي أقسمه؟  
الاخلاص للأمة، الاخلاص للوطن، الواجبات الموكولة، وهنا أقول هل التزم الوزراء ورئيس الوزراء المذكورين، بهذا القسم؟ وهل التزمنا نحن مجلس النواب بهذا القسم؟

كنا نطالب بتطبيق الدستور نصاً وروحاً فهل لدينا الاستعداد الآن لأن نطبقه نصاً وروحاً وأن نطبق المادة (٥٦) ونحيل ونتهم رئيس الوزراء والوزيرين، نحيلهم إلى سلطة مختصة تصدر بحقهم الادانة أو البراءة، اما مقولة أن محاكمة الوزراء يمثلون البنية العلوية، نعم ولهذا افرض الدستور لهم قانوناً خاصاً اسمه قانون محاكمة الوزراء، اذن هل نطالب بإلغاء النصوص الدستورية؟ اذا لم نتجه نحو محاكمة الوزراء في حالة ارتكاب الجريمة.

هل نطالب بإلغاء النصوص الدستورية ونستغني ونلغي قانون محاكمة الوزراء، لا اريد الاطالة عليكم ايها السادة، ولكننا قضية شعب، ونحن امام ضمير، وعلينا أن نتجاوز حدود المجاملة فالمجاملة في قضايانا الخاصة، وبأموالنا الخاصة ولكن اموال الشعب لا تخضع تحت كل الظروف لمبدأ المجاملة، والمصالح الفردية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الأستاذ سليمان عرار.

السيد سليمان عرار:

بسم الله الرحمن الرحيم.  
شكراً سيدي الرئيس.

هذا المجلس منذ أن نزل إلى الانتخابات علق في كل شارع وفي كل زقاق في قرانا يافطات كبيرة تطالب بمحاكمة الفساد، وعندما جاء هذا المجلس وانعقد، سمعت هذه القبة كلاماً من الجميع حول محاربة الفساد، وبناءً عليه احال هذا المجلس الكريم هذه القضايا برمتها إلى النائب العام، لأنه رأى فيها جريمة واجتهد بأن ذلك من حق النائب العام إلى أن قام النائب العام بتبنيها إلى أن النص الدستوري عندما وجد ان في هذه القضايا وزراء، أن النص الدستوري يلزم أن يقوم هذا المجلس في مقام النائب العام او المدعي العام.

وقام هذا المجلس بتحويل الامر برمته إلى لجنة انتقاها وأقضاها، وهذه اللجنة بناءً على جهد موصول لأشهر طويلة تزيد من السنة، حققوا فيها ولديهم وثائق ضخمة جداً، وهم احسنوا وفعلوا خيراً بنا عندما كتبوا هذا الملخص ووزعوه علينا فباسمكم جميعاً نتوجه بالشكر إلى هذه اللجنة التي ادت واجبها خير اداء.

لا يقبل من احد القول بأن هذه قضية هي باكورة اعمالنا في هذا الميدان.

ولذلك يجب الا يتم وأن نتردد بشأننا فاذا كان الامر كذلك فمتى نبدأ ومتى نقوم بواجباتنا، وحتى نعمل الدستور؟

لن نكون مثل الذي شوهد في رمضان في أول يوم في رمضان مفطراً، فلما سأله قال:- سمعت ان اصعب يوم هو اول يوم ولذلك سأصوم غداً.

هذه القضية ستقابلنا، تطبيق الدستور نحن مطالبين فيه، وملزمون فيه، اذا لم تكن

هناك تقاليد سابقة لمحاربة الفساد وملاحقة مرتكبيه فلتنشأ هذه التقاليد اعتباراً من هذا اليوم... هذا هو اقل الواجبات علينا، ولا يستطيع اي منهم بارتكاب جريمة ان يضحك على شعبنا الذين نحن يمثلوه بأن يزعم ان ادارة المال غير الاشراف عليه وان تبديده بقرار من الوزير او تنسب قام به لا يرتب عليه ما يرتب على موظف صغير اودعت لديه سلفة خمسين ديناراً فبددها، لا سيما ونحن هنا لا نحاكم احداً ولا ندين احداً وانما نحن هنا نرتاب فيمن اضاع على هذا البلد السكين في قضية واحدة عشرين مليون دينار او يزيد بجرة قلم ونحيله إلى القضاء لا اكثر ولا اقل والقضاء يحكم اداة أو براءة.

التهمة ايها السادة تحققت واقتنع فيها الشارع والجمهور ولا نريد ان نحاكم الناس بكلام الشارع والجمهور، ولكننا أيضاً نريد ان نبري السلطات كلها والحكومات كلها والوزراء كلهم من مثل هذه المنبة بمثل هذه الاحكام.

فكان الاجدى والاولى بهؤلاء الوزراء ورئيس الوزراء السابق ان يتقدموا هم بأنفسهم إلى القضاء، ليثبتوا براءتهم ويدفعوا امامه بما يشاؤون ان التخلي عن دور النيابة العامة في مثل حالتنا هذه هو التخلي عن امانة أو كلها، الشعب الينا لذلك فأنني التمس من مقام الرئاسة الجليلة ان تنادي على الاسماء اسماً اسماً، وأن تعرض عليهم القرارات قراراً قراراً، والا نسمح بأطالة الموضوع اكثر من كل هذه السنوات، واكرر الشكر لرئيس اللجنة ولأعضاءها الكرام، ولنذكر ان عدوتنا اسرائيل اجبرت رئيس الوزراء الحالي اسحق رابين وقد كان رئيس

الوزراء انذاك على الاستقالة لأنه باسم زوجته اثناء وجوده في امريكا سفيراً، مبلغ (خمسة) الاف دولار في احد البنوك مخالفاً التعليمات التي اصدرتها حكومته والتي كانت تحرم على الاسرائيلي ان يكون باسمه في الخارج اي حساب، ولتذكر ايضاً ان امريكا بلد (البلطجة) اجبر صحفيان فيها رئيس الجمهورية على الاستقالة، أثر فضيحة (ورغيت).

ايها الاخوان السادة

يجيء الديمقراطية انتهى عهد الكذب والكذابين وبقرار كهذا القرار اذ يتناهى مجلسكم الكريم سيحسب اي مسؤول الف حساب قبل ان يكذب على لسان هذه الجهة او تلك ويعمر يده لتتال من قوت شعبنا المسكين وتلعب بغطاء نقده ولن تسعفها الحروقات وليسمع كل مواطن في بلدنا اننا تحت شمس الحقيقة والديمقراطية نعيش وليبحث في ادراجنا وملفاتنا كل من يأتي بعدنا فإن وجد شيئاً مهماً كان صغيراً فلا يلومن الا نفسه فليس من الحق ولا من العدل ان يكذب هذا الشعب وان يقوم مليكه الهاشمي بالتجوال ليل نهار لتدبير تمويل المشاريع وبناء الاردن ليأتي الآخرون بملاعق الذهب او مجارف الذهب فينشروا كدحه وعرق قائده ويعيدوه مدينناً وينشروا بين بني اخلاق السمسة والسفه اكرر ثالثاً الشكر للجنة التي كانت بحق عند الثقة بها وعند الثقة التي اولاهها ايها المجلس لها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ يعقوب قرش.

هنا من المصلح

السيد يعقوب قرش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس.

الاخوة الزملاء.

من المستحيل عقلاً ان المشرع للمواد وضع في ذهنه ان مجلس النواب سيكون مجلس عامين وقانونيين وقضاة.

وعندما اعطى الدستور حق الاتهام لمجلس النواب فإن هذا يعني ان الاتهام ليس بالضرورة ان يكون قائماً بكامل مواد على اساس قانونية بحتة والا كان الاتهام للمدعي العام وليس لمجلس اكثرية غير قانونية، عام ٩٢ فيا بالكم في عام ٥٢ سنة التشريع؟ والملاحظ ايضاً ان للمجلس العالي الذي هو المحكمة والقضاة ان اربعة اعضاء من اصل ستة هم ليسوا بالضرورة قضاة قانونيين، بل اعضاء في مجلس الاعيان.

وهذا يعني انه حتى المحكمة المثلة بالمجلس العالي لا يشترط لها ان تكون كامل ادلتها ادلة قانونية والا كان كامل اعضائها قضاة وعمل الاخص ان التهمين هم ممن يمكن صادة الوصول الى اخذ اغطية قانونية للافساد فالوقوف عند النصوص القانونية فقط يتعارض مع روح الدستور ومبادئه والتي جعلت غير القانونيين وغير القضاة عادة وعلماً قضاة في هذه المحكمة وهذا يعني ان علينا ان ننظر للقضية ليس بواقع قانوني صلب او بعقلية قانونية عاله وملزمة بل بتوجه القرائن وادلة مع مصلحة الشعب العليا وتتبع النهج السياسي للحكومة والوزراء المتهمين وذلك لمجلس النواب وضمن المفهوم

العام أنه ليس بالضرورة مجلس قضاة وقانونيين ان يكون فرغ منهم وللمجلس العالي المكون من (٩/٤) من اعضاءه غير قانونيين ان يكونوا قضاة وان يشكلوا محكمة.

اما بالنسبة لمخالفة المخالف فان المتبع لها فقرة فقرة يجد أنه يغلب عليها تقرير بدهيات لا صلة لها اطلاقاً بالقضية، كما انها تشير غباراً فقط، ولا تدخل في باب القضية، وليس المهم أن تأتي بالدليل، ولكن المهم أن يتوافق الدليل مع المدلول عليه.

وللمثال اذكر ضمن ما سميته منطلقات عامة سمي اهمية القضية المطروحة من (أ-هـ) فمثلاً: - في نقطة (أ) يقول المخالف، وعندما يكونوا من يشغلون البنية العليا للدولة موضوع تحقيق او اتهام، فان ذلك يعني من حيث المبدأ ان الادارة العامة في الدولة والأمانة في نطاق الدولة ككل، يمكن ان تكون موضع تحقيق او اتهام. وأين الغرض في ذلك؟

والا ما معنى ان يكون هناك عنوان اسمه محاكمة الوزراء، وايضاً يقول فان من المفروض أن السلطة التنفيذية لا تمارس وظيفتها الا وهي موضع ثقة الشعب، وموضع من وضعهم في اماكنهم، وبهالة توجيه الاتهام الى اعضاء هذه السلطة، فان ذلك يؤثر على هذه السلطة في ممارستها المستقبلية لشؤون الحكم، وأين الضرر في ذلك؟

ان تتأثر سلطة معينة خالفت الامانة التي في اعناقها ان تتأثر في مثل هذا اتهام.

أين الضرر في ذلك؟

اما في النقطة الثانية، فمثلاً يقول ان باقي

مواده (ب) و (ج) و (د) و (هـ) فهي بديهيات عامة اما في عنوانه اشخاص القضية، فأقف للمثال عند النقطة (ب)، يقول المخالف: - ان المدعي أو المشتكي في هذه القضية هو المجتمع.

فهو الذي قد أثار القضية او حركها باعتباره مجنباً على ماله وحقوقه.

ولكن اليس الاشخاص المذكورين قد ارتكبوا الاعمال المذكورة حال كونهم يمارسون مهمة الادارة العامة نيابة عن المجتمع.

يا للعجب! كأنه بذلك يمنع المجتمع من اثاره قضية الدفاع عن حقوقه بطريقة سلمية ودستورية، تحت اسم محاكمة الوزراء فلماذا اذا يقوم المجتمع بتصحيح أوضاعه؟ أهى الثورة والسلاح؟

اذكر ايضاً ختام مقاله، يقول اما القرينة فأنها دليل، لانها استنباط واقعة مجهولة من واقعة معلومة بطريق اللزوم العقلي المباشر والحكمي.

بمعنى ان هذه الواقعة المعلومة تؤدي حتماً الى هذه الواقعة المجهولة.

الجواب، ما معنى الاصرار على مدة اسميتية تزيد بحوالي عشرين مليون دينار على مدة اسفلتية هي الافضل فنياً، واختيار الاسوأ فنياً، ولاغل قيمة وثمناً.

اهي شبهة ام قرينة؟، ما معنى اعطاء اعفاءات جمركية حتى من غير طلب من الشركة المنفذة هي شبهة ام قرينة؟، ما معنى اعطاء اراضي الدولة للتصرف والاستفادة منها بغير بدل اهي شبهة ام قرينة؟.

انني ارى بوضوح ان هناك قرائن واضحة

هذا اذا افترضنا انها ليست دلائل عامة ضمن المفاهيم القانونية، لكنها تكفي لنا كمجلس ليس سلطة قضائية بل سلطة مراقبة، ان توجه الاتهام، وعسى ان المجلس العالي ايضاً، يبقى امام ذهنه انه ليس فقط محكمة قانونية، وانه ليس فقط مكان قضاء، بل هو ايضاً مكان النظر الى مصلحة الشعب، والدولة العليا، وجزاكم الله عنا خيراً، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً.

- من اجل الصلاة فقط نرفع الجلسة ربع ساعة ونعود بعد ذلك لتابعة هذا الموضوع - . ووترفع الجلسة لمدة ربع ساعة وشكراً

#### استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: شكراً معالي الرئيس.

اسمح لي ابتداءً، ان اشارك الزميل الفاضل محمد فارس الطراونة، بأسفه واضيف أسفي الى أسفه، بأن بعض اعضاء هذا المجلس يتغيبون عن مثل هذه الجلسة التي تبحث قضية، بمثل خطورة القضية التي بين ايدينا، ونحن نعرف الى اي مدى قضية الفساد قد سممت كل حياتنا الوطنية وأرى انها ما زالت تسمم، هذه ناحية. ومن ناحية اخرى، انني اعجب بمجلس، كان الحصان الابيض الذي اوصله الى تحت هذه القبة وعزمه واعلان عزمه الى الشعب، عن محاربته للفساد الذي ضحى البعض بدمهم من اجل الوقوف بوجهه.

تتجاوز كونها قضية قانونية محضة لتصبح أيضاً، بالإضافة الى جانبها القانوني قضية سياسية، تحتاج الى قرار سياسي حاسماً بضرورة القضاء عليها، ان اردنا ان نلج باب المستقبل، ونحن والقانون من خطانا.

ثانياً: ان التحول الديمقراطي الذي نعيش ليس ولا يجب ان يكون اداة للتغطية على الفساد وتحريره، فمقاومة الديمقراطية بالسكوت عن الفساد او بالطبقة عليه، خطر الديمقراطية ذاتها، واكثر من ذلك خطر على العدل الاجتماعي والاقتصادي الذي ننشده، من هنا فان الفساد هو التحدي الذي يجب ان نواجهه بالديمقراطية كأداة لكشفه وابطائه.

ثالثاً: ان ضرورة اجتثاث الفساد هي بلا شك موضع اجماع بين القيادة والشعب، فكم من مرة وفي اكثر من مناسبة، أكد جلالة القائد حق في كتب التكليف السامي التي وجهها للحكومات المتعاقبة، منذ بداية التحول الديمقراطي، اكد وطلب ضرورة اجتثاث هذا السرطان، وشعبنا كله من ناحيته يجمع مع قيادته، وأمل ان يكون مجلسنا مع الشعب الذي أوصله الى هنا.

يجمع من ناحيته على ضرورة محاربة هذا السرطان ومحاسبة المسؤولين عنه، من هنا رابعاً لا يجوز لنا، ومن غير المسموح لنا اطلاقاً ان نكون دون مستوى هذه المسؤولية.

وان ممارسة هذه المسؤولية مع ذلك، تقتضي منا ان نخرج موضوع قضية الفساد خارج اطار الكسب الفشوي، او الدعاية الانتخابية والا نسمح بأن يتحول الى مناسبة

من هنا كل ما نفعله الآن وحيث تبين من لجنة أنشائها هذا المجلس، اركان تهمه، كل ما نفعله اننا نتحمل مسؤوليتنا بمشاركة لجنتنا التي كلفناها بهذه المهمة، بتوجيه التهمة.

ونحن هنا لا نصدر حكماً، ان الحكم يعود للمحكمة التي سيرفع اليها الأمر، الحكم قد يكون بالأدانة وقد يكون بالتبرئة.

فإذا كان بالأدانة، فعلى كل مرتكب جريمة ان ينال القصاص الذي يستحق، من هنا فابتداءً، وقبل ان اخوض بالموضوع اني أريد توصية اللجنة، بضرورة رفع التهمة الى المجلس العالي، الذي سينظر بها.

ولكن معالي الرئيس وايها الاخوة الزملاء لنكن هذه الجلسة جلسة مصارحة مع الذات ومع الشعب، الذي اولانا ثقته بما يتطلب منا اقصى طاقتنا على الصدق والشجاعة، والحرص على الموضوعية والابتعاد عن التهويل.

ان هذا يقتضي ان نسجل أولاً، ان الفساد الذي انتشر في مرحلة طويلة من حياتنا، والتي ما تزال ذيلوه ربما تمتد في حاضرنا، لم يقتصر على حادثة منعزلة، بل اتسع ليعشعش في جيوب واسعة، وامتد في عهد اكثر من حكومة واحدة، في المرحلة السابقة.

وصارت اثاره اكثر من ناحية واحدة في إدارة شؤوننا، وغزت اكثر من جهة، وغطت مساحة من نشاطنا المالية، والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحيث اصبحت ليس مجرد حادثة واحدة، بل اصبحت قضية، الفساد اصبحت ظاهرة وفقضية، واصبحت اذن بهذا المعنى

من قد تصيب هذه المحاربة، لماذا لم تتعرض اللجنة لدور لجنة العطاءات المركزية، التي تشرف على احالة كل العطاءات في الدولة؟

وسؤال آخر، بأي صفة استنطق رئيس الوزراء السابق السيد زيد الرفاعي؟ هل بصفته كشاهد امام اللجنة؟ ام بصفته متهم، او مشتكى عليه؟

واذا كان يترتب على الحالتين اثر قانوني مختلف الا تخشى ان تكون هذه الناحية الشكلية سبباً في تمويت الموضوع وقتله، عندما تتم المحاسبة عليه.

اقول هذا وارجو من اللجنة الكريمة ان توضع كل هذه الاسئلة والردود عليها بشكل مقنع، كي لا يتمخض الجليل من فسار، ان الفساد قضية، لا بد من محاربة المسؤولين عنها جميعاً، لا يمكن ولا يجوز لنا ان نسمع بان يكون لنا سبباً لتصفية حسابات شخصية، كل المسؤولين عن الفساد لا بد من محاسبتهم، وربما هنا نحتاج لاعادة النظر في قرار قد اتخذته هذا المجلس وهو تكليف لجنة نيابية بالتحقيق بالفساد؟ بينما كنا نقول انه على الحكومة ان تحقق بالفساد، وان تقدم نتائج تحقيقها الى المجلس، ليلقى رقيباً لان الحكومة هي التي تملك المعلومات وقد لا تملك كمجلس كل المعلومات اوكد على تأكيدنا مرة اخيرة في قرار اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ عبدالرحيم العكور.

لتبرئة الذات من الضروري ايضاً، ان لا يكون موضوعاً لتصفية حسابات الشخصية، ومن الضروري ايضاً ان لا نتصرف كمن يسعى لاراحة ضميره فيكون كمن يطلق قذيفة مدفع ليصيب عصفوراً صغيراً لا يسمن ولا يغني من جوع، او كمن ينفخ في قربة مثقوبة، فيصدق فنيا القول بمخطط جبل (١١) مليار دينار دين، وجبل المشاريع الفاشلة في عهود طويلة عن فار طريق الجفر / الازرق.

لذلك لا بد من الاشارة الى تعالج هذا الموضوع بطريقة انتقائية ان رأى ان نكون غلصين مع شعبنا، وأن يمتد زمنياً التحقيق في الفساد الى كل المرحلة التي انتشر فيها هذا السرطان، ويصيب كل المسؤولين الذين ساهموا به، ومع تأييدي المطلق الى قرار اللجنة بتوجيه التهمة، الا انني ارى ايضاً الا يكون في القرار ثورات، سواء كانت الثغرات شكلية او جوهرية تسمح بتبرئة المتهمين مما قد يؤدي الى تصفية الموضوع كله، والى تبرئة المسؤولين عنه كله، وهنا اتساءل لماذا مثلاً اذا كان القرار فيه تجاوز عن المال العام، وقد اتخذ مجلس وزراء؟ فكيف يسقط هذا الاتهام على ثلاث من اعضاء المجلس فقط، بعد ان شارك كل اعضائه فيه؟

لماذا ثانياً لم تتعرض اللجنة لدور ديوان المحاسبة، ومهمته الاشراف على الانفاق المال العام؟

اود من هذه اللجنة الكريمة الاجابة على هذه الاسئلة، كي نبري ذمتنا، وكي تثبت اننا نحارب الفساد، والفساد فقط، بغض النظر عن

هلنا من الشاعلي

السيد عبدالرحيم عكور:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

لا اريد ان ادخل في صلب مخالفات المغالطات في العطاءات والاحالة فيها على الاكثر في ذلك المهد تلزيماً وتحايلاً على القانون من الاحالة على الاقل سعراً فلقد كانت هذه المخالفات المستهزئة بالقانون سمة بارزة تلك المرحلة ولقد عشت طرفاً فيها في عهد احد رموز تلك الرحلة في بناء مسجد الملك الشهيد الملك عبدالله ابن الحسين حيث كان يحال العطاء بقانونيته مساء وفي صباح اليوم الثاني يصدر قرار بتلزيمة الجهة اخرى.

كنت لا اود ان اناقش التحفظ الذي ابداه احد الزملاء فيما قال: انه بحالة توجيه الاتهام الى اعضاء هذه السلطة، فان ذلك سوف يؤثر على هذه السلطة في ممارستها المستقبلية لشؤون الحكم... الخ ما جاء في الكلام.

ولماذا لا يؤثر على مستقبل كل من سيتسلم السلطة في هذا البلد، لا بد ان يؤثر ايجاباً كلف يد الطامعين والمستهترين في شؤون الحكم كله، ليلعاقب كل من مستهتر بالمال العام او يبعث به، وليتأدب الذين يأتون من بعدهم ليسهروا على المال والامة وهم على اساس السلطة التنفيذية ان احد المتهمين يا معالي الرئيس والاخوة الزملاء كان على راس السلطة التنفيذية - هو المشتكى عليه والمدعى بيزيد الرفاعي، كانوا جميعاً وهنا اعني ان الحكومة يحكم وجودي ان السلطة التنفيذية، الوزراء جميعاً معنيون باي قرار يصدر كانوا عند ممارستهم للسلطة، يجلدون الشعب

تحت عنوان الاحكام العرفية الجائرة، وكانوا يتفردون بقراراتهم، ولم يكتفوا بذلك بل تعاملوا حتى مع المال العام والادارة العامة، وكان الادارة والمال مزرعة الالباء والاجداد وأرث الابناء من بعد.

ان المخالفة التي هوجم بها شعبنا حينها ذكر الاخوة المخالف، وتمسكنا بمبدأ السيادة القانون من كل هوى ووجبة، حتى من رغبة الشعب غير المحقة، التي لا تستند الى الواقع هذا الشعب الذي جلد، ورأى المال ينهب يتهم الآن بانه هو يجب ان لا نجاهل شعوره او لا نحترم توجهاته، الشعب المسكين الذي نبت أمواله، وانتخبنا في هذا المجلس لنحاسب الذين تسببوا في تنفيذ أمواله وحقوقه اقول ان هذه المرافعة كان يمكن ان تقدم المحكمة المختصة، وهي المجلس العالي لدينا في هذه القضية، ولا تقدم للمجلس الذي هو سلطة اتهام بالدرجة الاولى، وليس سلطة تمحيص للبيّنات، اذ ان تمحيص البيّنات من عمل المحكمة وليس من عمل النيابة العامة.

معالي الرئيس،

اجد نفسي استناداً للأوراق المقدمة من اللجنة ولممارسات التي تمت في تلك المرحلة مؤيداً لما جاء في تقريرها ولتترك الأمر للجهة المحاكمة التي نحترمها لتقول الكلمة الفصل في هذا الموضوع، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم.

ارى من تحدث ما عدا المخالفة، التي قدمت مع التقرير، ان الاتجاه لتأييد رأي اللجنة القانونية فنحن نعطي الاولوية لمن يود أن يأخذ

المجلس الكريم.

فما رأي الذين يتوون اقرضنا او منحنا هبات نظراً لظروفنا الصعبة وهنا أترك المجال لضمائركم بان نرحم شعبنا ولقمة عيشه الكريم وشكراً لاستماعكم وشكراً.

جمال حداد

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالكريم الكباري.

معالي وزير العمل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

انا وقد بدأ موسم الانتخابات، فاسمع لي سيدي الرئيس ان اقدم نفسي ككاتب لمحافظة معان، وليس كوزير، والمطلوب اليوم سيدي الرئيس هو أن تهتم، وانني اهتم، واتهم واقول بما يملئ علي ضميري وعقلي لا قلبي ووجداني، ولو كان الأمر غير ذلك. لكان موقعي كمثل ذلك الذي قال:-

(أنتي أذيتهم وعليهم أذيتهم)

واستذكر كلامك سيدي الرئيس، أن الفساد كله صغيرة وكبيرة حدان، والفساد لا يجزه فالذي يربط موافقه السياسية بقطعة ارض في الأغوار أو في خط باص أو في ثمرة سيارة، انما يمارس فساداً، سواء كان نائباً أو وزيراً أو مواطناً، والذي يقبل أن تعين ابنته او شقيقته او ابنة شقيقته على حساب المحتاجين في صندوق المحتاجين، انما يمارس فساداً.

فسيدي، وعلى سنة مدرستك، ان خفت لا تقل، وان قلت لا تخف، فأنتي اهتم سيدي الرئيس، ان هبة نيسان المسكينة والتي اختزلت اليوم واختزل شرف قيامها بطريق اسمتي مخدّم

الرأي الاخر وهو عدم قبول، او عدم موافقة على قرار لجنة التحضيرات النيابية. من يود الحديث بالاتجاه الاخر اعطيه الاولوية الاستاذ جمال حداد، بوجهة النظر الاخرى احب ان اعطي من وجهة النظر الاخرى جمال. الاستاذ جمال حداد.

السيد جمال حداد: شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين.

اما وقد استمعنا الى رأي اللجنة الموقرة وأراء الزملاء الكرام اسمحوا لي ان اقول بان الموضوع برمته وكأنه تصفية حسابات قديمة؟ فعل من ايها الاخوة. اهل على حساب من يتظرون بأرق أمل في ايجاد لقمة عيش كريم في هذا البلد؟ او على حساب من ينتظرون حلاً لقضية البطالة.

ايها الاخوة الكرام... خطبنا كثيراً ووصفنا بلدنا ورجالها وكأنا مدرسة للاختلاس؟ ليكون هذا ذريعة لمن يتريصون لهذا البلد. فمديونية هذا البلد كلنا يعرف كيف اصبحت وما هي عوامل مديونيتنا، اهل كل مشاريع الحكومات السابقة نجحت ام كانت نتيجة دراسات البعض منها فاشل والبعض ناجح. وقضية الطريق المطروحة ما كانت اول قضايا هذا البلد.

ايها الاخوة الكرام... كلنا يعلم مدى حاجتنا الى القروض والمساعدات وكلنا يعلم كيف يعاني شعبنا بعد ثلاثة هجرات توالى عليه والان نقول للعالم ان مديونيتنا هي اختلاسات لنبره ذمتنا منه بيان انتخابي جتنا بموجبه الى هذا

هنا من الأعلى

في حقيقته ابناء ومنطقة (الهيئة)، وكم كانت هذه الهيئة مسكينة عندما لم يتحرك البعض في حينه رافضاً أن يمد أصبعاً، أو أن يمد لساناً على أمل أن يأكل النظام أبناء بعضهم بعض.

ايها الاخوة، أن القضية التي أمامنا هي قضية قانونية، بقدر ما هي سياسية ولا أريد أن أقول أننا اليوم امام محاولة للاغتيال السياسي، أو أننا امام محاولة لفتح ثغرة لتحسين المواقع من أجل الرمي على النظام والكيان، وما أسهل القذف بالاتهام عندما يكون استدراكاً لتصفيق ضعيف، أو صوتاً لجمع الأصوات، نعم سيدي الرئيس كان هناك فساد وإمّا فساد، ومحاولة اليوم بداية هزيمة لعملية، كم تمنيت لو أنها كانت كبيرة.

سيدي اليوم، القضية محاولة أو انها تبدو محاولة، لتعطيل الاجتهاد، واغتيال السلطة التقديرية لكل وزير ومسؤول، وانتقاص لسلطة السيادة، وأرجو وحتى لا تبدو الأمور وكأنها تفوح منها رائحة الانتخابات ورائحة الانتقام، ورائحة الاغتيال ورائحة الفتنة ولأنني مع دور المجلس بالرقابة والمحاسبة ولأنني أقول أن هذه القضية لا يوجد فيها ما يقيم أو يقيم أركان جرمية، ولأنني سيدي أرى وكأن الأمر امر من قصص جناح طائر وطلب منه أن يطير فلما أبى، اتهم بأنه أطرش لا يسمع.

سيدي الرئيس انني أثني وأؤيد ما ذهب به النائب المحترم الزميل حسين عجلي في مخالفته وادعوا ان يحمي الله هذا البلد من زدة حضارية، وان يحميها من كل غرض فنان، ومنه أخرى سيدي الرئيس أقول، متبقى بقيادة سيد قرشي

هاشمي سواء أورد المقرر الذي أراد أن يكون حاقداً أم أبى؟ وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: آخر جملة استاذ عبد الكريم؟

معالي وزير العمل: أراد أن يكون المقرر حاقداً أم أبى.

معالي رئيس المجلس: أم ماذا؟

معالي وزير العمل: أم أبى؟ شاء أم أبى سيدي.

معالي رئيس المجلس: أي مقرر؟

معالي وزير العمل: المقرر أن يكون حاقداً سيدي.

معالي رئيس المجلس: أي مقرر؟

معالي وزير العمل: المقرر أن يكون حاقداً سيدي، إذا كان فيها شكك اشطبها سيدي، سواء أراد الحاقدون أم أبوا سيدي، فليكن كلامي هكذا.

معالي رئيس المجلس: المقرر ماذا تعني به؟

معالي وزير العمل: كلامي كما هو مكتوب، سواء شاء المقرر أن يكون حاقداً أم أبى.

معالي رئيس المجلس: المقرر مقرر اللجنة تعني؟

معالي وزير العمل: لا المقرر أن يكون حاقداً سيدي، كلام واضح سيدي، لغوياً وأضحى سيدي.

معالي رئيس المجلس: نعم هو توضيح، أن كان هذا الكلام إذا عنيت به مقرر اللجنة.

معالي وزير العمل: لا سيدي، لم اعني فيه مقرر اللجنة ابداً.

معالي رئيس المجلس: فهذا كلام مرفوض، لا امر واضح الآن هو كلام عام، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس.

حضرات الزملاء المحترمين

الفساد آفة هذا المجتمع، وكلنا رفع شعار محاربة الفساد، وعلينا أن نواجه الفساد بأسلحة قانونية موضوعية، الفساد لا يجارب بالهتاف ولا بالشعارات، الفساد حقيقة يجب أن يلاحق بطريقة علمية، اما الطريقة الفوغائية في محاربة الفساد فهي قطعاً سيستفيد منها ابتداءً الفاسد، وليس من يريد ملاحقة الفساد ولن يستفيد منها الشعب اساساً.

واسمحوا لي ان اؤكد او ان اعيد للجميع الى منطق القانون، وروح القانون.

سيدي الرئيس.

نحن التزمنا بأن نطبق قانون اصول المحاكمات الجزائية حول هذه القضايا، وإذا اعدنا الى المادة (١٣٠) من اصول المحاكمات الحقوقية نجد أن دور اللجنة هو بمثابة دور المدعي العام والمدعي العام تقول المادة: اذا تبين لنا أن الفعل لا يؤلف جرماً، او انه لا يقيم دليلاً على أن المشتكي عليه هو الذي ارتكب الجرم،

او ان الجرم سقط بالتقادم أو الوفاة، يقر في الحالتين الاولى والثانية منع محاكمة مشتكي عليه وفي الحالات الاخرى اسقاط الدعوى. وترسل اغبارة الدعوة فوراً الى النائب العام اذن الاصل ان لجنة التحقيق النيابية قامت بدور المدعي العام.

ونحن هنا في هذا المجلس، نقوم بدور النائب العام، وإذا كان هنالك أي خلل في التحقيقات فواجب على النائب العام أن يصحح هذا الخطأ ابتداءً انا ارى في حالة المشتكي عليهم الى المحاكمة فيه مصلحة للمجتمع، وفيه مصلحة لمسيرة هذا البلد الديمقراطي، ولو كنت احد المشتكي عليهم لطلبت اننا بالسدادات المحاكمة، لكي يقرر القضاء الكلمة الفصل في هذه القضية.

وبعيداً عن الاهواء، وبعيداً عن شعارات الانتخابات لكنني اود ان اوضح بجلاء ايضاً اننا هنا لسنا بصدد وزن البيّنات.

المدعي العام واجبة اذا وجد دليلاً وليس بالضرورة ان يكون الدليل كافي برأي المدعي العام، يكفي ان يكون الدليل مصوغاً لسوق المشتكي عليه للمحاكمة، وليقرر القضاء بهذا الشأن القرار العادل بعد ان يجد البيئة وبعد ان يسمع الادعاء العام وبعد ان يسمع الدفاع.

اذن انا في واقع الامر، مع احالة هذه القضية للمجلس العالي، هذا رأيي.

لكنني واسمحوا لي ان اؤكد حقيقة موضوعية بل حقيقة شكلية ايضاً، أخشى ان يؤدي الخطأ فيها الى أن نحتمي الفساد.

هنا من الشاهد

انا اريد من لجنة التحقيقات النيابة ان تبين لنا، وكنت اريد ان اوضح هذه النقطة الشكلية في بداية الحديث.

اريد ان توضح لنا، هل استعملت المادة (٦٣) من اصول المحاكمات الجزائية مع المشتكى عليه السيد زيد الرفاعي؟ هذه المادة تقول، عندما يمثل المشتكى عليه امام المدعي العام، يثبت من هويته، وتتلو عليه التهمة المنسوبة اليه، ويطلب جوابه عنها منها ايها، ان من حقه ان لا يجيب عنها الا بحضور محامي.

سيدي الرئيس:-

انا حقيقة كان لي شرف التحقيق ورئاسة هذه اللجنة، وحققنا مع احد المشتكى عليهم وطبقنا هذا النص، انا سمعت الحقيقة ان السيد زيد الرفاعي، دعي للحضور.

وفهمت انه رفض الحضور وقال لن اضيف على ما ذكرته، في الاقوال كشاهد.

نعم، استمعت لشهادته، واستمع من اللجنة عندما كنت اراس تلك اللجنة.

لكن الحقيقة في الامر هذه نقطة شكلية متعلقة في النظام العام، واجبت ككتاب عام، نحن نمثل دور النائب العام ان ننبه الى هذه النقطة وأجد انه بقي عليّ انه واجب اكثر مني، أو مثل غيري من القانونيين، باعتباري قانونياً ان لا أمر عند هذه النقطة دون ان انبه لها، قد يكون قاتلاً، انه دعي ورفض فعلاً انا فهمت من الاستاذ ليث انه رفض الحضور لكن حقيقة، مجرد الرفض لا يعيننا من تطبيق اصول المحاكمات الجزائية.

المادة (١١٨) تقول: تكون مذكرات الحضور والاحضار والتوقيف نافذة في جميع اراضي الاراضي الاردنية، المادة (١١٩) تقول: من لم يمثل للمذكرة الاحضار او يحاول الحرب، يساق جبراً واذا اقتضى الامر فيستعين المكلف بانفاذ المذكرة، بالقوة المسلحة الموجودة في اقرب مكان.

اذن ان كان المشتكى عليه، مقيماً هنا على ارض المملكة وليس فاراً من وجه العدالة فيجب اعمال هذا النص، ونحن قيدنا انفسنا بقانون اصول المحاكمات الجزائية، فلذلك سيدي الرئيس، انا اردت ان انبه الى هذه النقطة الشكلية، لكنني في النتيجة ارى ان هنالك اسباباً موضوعية تدعو الى احالة المشتكى عليهم الى المجلس العالي، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم. الاستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً سيادة الرئيس.

الحقيقة أفاض الزملاء، وتحدثوا عن الفساد وعن قرار الاتهام والمخالفة، وددت ان استجلي الغموض الذي وضعنا به المخالفة في ما يتعلق بالوزير عما اذا كان موظفاً عاماً أم لا، فأقول:- صحيح ان المادة (١٧٥) عقوبات، المسندة للمشتكى عليهم الثلاثة، تقع تحت الفصل الاول من الباب الثالث من قانون العقوبات.

وصحيح أيضاً ان عنوان الفصل (في الجرائم المخلة بالواجبات الوظيفية) وصحيح

كذلك ان المادة (١٧٥) عقوبات واقعة تحت عنوان (الاختلاس واستثمار الوظيفة) ولكن من الذي يفسر ذلك، لقد أدخلتنا المخالفة في حيرة من أن الوزير ليس موظفاً عاماً، وان الادعاء بأن الوزير تستفي عنه صفة الموظف العام.

وبالتالي لا ينطبق عليه نص المادة (١٧٥) من قانون العقوبات، ولكن نظرة سريعة على قانون محاكمة الوزراء رقم (٣٥) لسنة (٥٢) تكفي لتنفيذ هذا المنطق، فتتص المادة (٣) من قانون محاكمة الوزراء على ما يلي:-

يحكام الوزراء امام المجلس العالي، اذا ارتكبوا احدي الجرائم الآتية الناجمة عن تأدية وظائفهم:

١ - الخيانة العظمى.

٢ - اساءة استعمال السلطة.

وهذه الفقرة التي تعيننا، نلاحظ ان هذه الفقرة أو البند ينص على اساءة استعمال السلطة، فلننظر الى المادة (٥) من قانون محاكمة الوزراء سالفة الذكر، والتي تنص:-

أولاً:- جرائم الرشوة المنصوص عليها في قانون العقوبات.

ثانياً:- جرائم الاختلاس، واستثمار الوظيفة المنصوص عليها في قانون العقوبات وهي اي جرائم الاختلاس واستثمار الوظيفة هي التي تندرج تحتها المادة (١٧٥) عقوبات المسندة للمشتكى عليهم الثلاث، فلا مجال للخوض أو القول بأن الوزير موظف عام، أو ما ينطبق عليه وصف الموظف العام.

سواء كان موظفاً عاماً، ام ليس موظفاً

عاماً تنطبق عليه المادة (١٧٥) عقوبات باحالة من قانون محاكمة الوزراء رقم (٣٥) لسنة (٥٢).

ما دام ان هذا القانون الاخير، قد نص صراحاً على محاكمته، اذا ارتكب فعلاً مخالفاً في نص المادة (١٧٥) دون ان ندخل في متاهة ان الوزير موظف، ام غير موظف، هذا من جهة ومن جهة اخرى، فإن المخالفة المقدمة قد قامت بتنفيذ البيئات ووزنها وتمحيصها وهذا كما هو معروف للجميع من عمل المحكمة، وليس من عمل النيابة.

ونحن نتفق جميعاً اننا جهة نيابة في هذا النوع، من القضايا كمجلس نواب.

نوجه الاتهام ولا نحكم احداً، فاذا توفر لدى النيابة العامة ادنى شك بوقوع الجريمة، فانها تصدر قرار الاتهام، بعكس المحكمة التي لا تحكم بناءً على الشك والريبة لذلك لا مجال في هذا الصدد في هذه القضية امامنا الان، ونحن نبحت الاتهام من عدمه فلا مجال لي امام القواعد الشرعية والقانونية من قبلنا كنيابة عامة، فالشك يفسر لمصلحة المتهم، ليس عند النيابة التي هي الخصم الشريف للمشتكى عليه، وانما الشك يفسر لمصلحة المتهم لدى المحكمة المختصة التي هي المجلس العالي لمحاكمة الوزراء في هذه القضية.

سيدي الرئيس:-

اجد نفسي مقصراً مهماً أثبتت على اللجنة الموقرة التي قامت بصياغة هذا التقرير الذي يعبر بحق وثيقة تاريخية تسجل لاعضاؤها وستسجل لهذا المجلس، اذا وافق عليها.

عليكم .

لذلك فان اللجنة ترفض ان تستمع الى تهم موجهة الى اشخاصها والى نيتهم . ويكفي ان اجيب على استفسار الزميل سليم الزعبي ، لكي ادخل الى بعض الذين تطرقوا الى امانة اللجنة ، بالقول ان احد الامور التي كانت موضوع خلاف ، هل اللجنة مدعي عام ؟ ام المجلس مدعي عام ؟

وهل رئيس اللجنة له صلاحيات المدعي العام ؟ والنائب العام بأن يجلب ؟ وما هي سلطته على الشرطة ؟ هذه كلها أمور تمت مناقشتها لذلك عندما تم رفض الحضور اكتفت اللجنة بالتالي لقد وجهت اللجنة الى دولة السيد زيد الرفاعي الكتاب التالي :-

تحية طيبة وبعد .

قررت لجنة التحقيقات النيابة دعوتكم للحضور امها في مبنى مجلس الامة يوم السبت الموافق ٨/٣١ .

(وفي دعوة اخرى ايضاً الساعة التاسعة والنصف صباحاً لغايات تحقيقه في قضية طريق الازرق / الجفر .

وسنداً لأحكام المادة (٦٣) من قانون اصول المحاكمات الجزائية ، فإن لكم اصطحاب محام لكم .

اذن فقد طبقت المادة على السيد زيد الرفاعي ، وهناك تأكيد اخر بنفس الصيغة ، ولكن السيد زيد الرفاعي اختار أن يخاطب بالتالي :-

فاليينات كافية للظن والاعتماد ، واننا نعلن موافقتنا على الاعتماد الوارد في تقرير اللجنة ، ونشكرها على هذا الجهد الكبير المستخلص استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ومعقولاً من ظروف الدعوى وبناتها ، وشكراً لكم .

معالي رئيس المجلس : شكراً لكم .

رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة :

بسم الله الرحمن الرحيم .

سيدي الرئيس .

لقد استاءت اللجنة ، حقيقة ان تستمع الى اتهامات الى اشخاصها ، والى الاغراض التي كانت وراء هذا التقرير مع أن المجلس هو الذي وضع ثقته بهذه اللجنة ، وكلفها بهذه المهمة الشاقة ، لانها فعلاً اول مرة تمارس في مجلس النواب .

ولا بد لي أن أذكر ان اللجنة لاقت صعوبات كثيرة جداً في ممارسة مهمتها في هذه القضية ، وفي قضايا اخرى وكانت سبباً في الاستقالات التي ذكرتها معالي الرئيس في المرة الماضية ، وسيأتي ذكرها في التقرير العام ، ولكن امانة اللجنة ابت الا أن تصدر قرارها هذا دون الاشارة الى اية معوقات ، حتى لا تساهم في استفزاز النواب ، ضد الذين نريد ان نوجه لهم الاتهام فلم نذكر مع أن التقرير العام يذكر ان السيد زيد الرفاعي رفض ان يحضر .

لكننا لم نذكر في هذا القرار ، امامكم هذا الموضوع ، واكتفينا ان نذكره بالتقرير العام ، ولقد اتفقنا على ان يثل التقرير العام لسير اعمال اللجنة لاحقاً ، وعليه قرارات وتوصيات ، ستل

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتوم .

سعادة النائب السيد ليث شبيلات  
الحترم رئيس لجنة التحقيقات النيابة .

- هذا بعد الاستدعاء الثاني وتاريخه (٨/٢٩) ورد (٨/٣١) اي قبل الدعوة الثانية -  
- الذي تلوته عليكم هي دعوته مرة اخرى -

تحية طيبة وبعد .

أشير الى كتابكم رقم خاص (٢٢٤٩) بتاريخ ١٤١٢/٢/١٦ هجرية الموافق ١٩٩١/٨/٢٩ ميلادية وأرجو ان اذكركم انني كنت قد ادليت بشهادتي امام المدعي العام ، عندما كان يحقق في ما مس بقضية طريق الازرق / الجفر .

وقد ارسلت شهادتي تلك كاملة مع نتيجة تحقيق المدعي العام الى مجلس النواب عندما تقرر اعادة ملف القضية للمجلس .

وحين رأى المجلس ان يعهد الى لجنة نيابية دراسة الملف ، وعندما قررت اللجنة الكريمة اعادة التحقيق ، دعيتني الى الحضور امامها كشاهد للدلاء بشهادتي مرة اخرى وقد استجبت لرغبة اللجنة الكريمة .

وامضيت عدة ساعات مع اعفاء اللجنة الأكرام واجبت خلالها على جميع استلثهم واستفساراتهم واستفساراتهم ، وعليه فليس

لدي ما اضيفه الى معلومات اللجنة الكريمة حول هذا الامر واقبلوا فائق الاحترام .

والسلام عليكم .

زيد الرفاعي

عمان ٩١/٨/٢٩

ورد في ٩١/٨/٣١ .

وقع عليه رئيس لجنة التحقيقات ، وعند ورود هذا الكتاب قررت اللجنة بالاستئذ خاصة برأي الحقوقيين فيها وبالذات الاستاذ حسين مجلي ، انه لا مانع من السير في القضية ، اذا كانت هنالك معلومة كافية ، ولا نريد ان نستوضح عن معلومات اخرى ، وتركنا هذه الاشكالية لبحثها في المجلس ، وان لا نبحثها في ضمن قرار الاعتماد ، حتى لا يكون ذلك استفزازاً للمواطنين وللمشاعر ، وقررنا فقط ان نضع الحقائق كما هي امام المجلس الكريم دون ان نذكر الرفض والقبول وبجيء او عدم بجيء المشتكى عليه امام مجلس النواب امام اللجنة لذلك عندما تتصرف اللجنة هكذا ، فانها تتعجب من الاتهامات الموجهة لها ، خاصة وانها قد لاقت صعوبات كثيرة ، فهي قد بادرت تحريك قضايا فساد لم تستطع ان تحركها مع الحكومة ولم تستجب الحكومة ، فقد طلبت كما سيرد لاحقاً لكثير من القضايا منها قضية بنك البتراء تسائلت لماذا لم يحقق اعضاء مجلس البتراء الذين تكلم احدهم اليوم ، طاعناً باللجنة لماذا لم يمثل امام الادعاء العام ؟ هذه احد الامور التي طلبت اللجنة الاستفسار عنها ، وهي احد المحطات التي سترد في التقرير المقدم أن شاء الله اما عن إيجابيات على الاستاذ حسني الشياح بأي

هكذا من الشاهد

شكل تم استنطاق رئيس الوزراء، قد أجبت على ذلك.

الوزراء ومسؤوليتهم، في الحقيقة بحثت اللجنة هذا الامر، ولكن مع قناعة اللجنة ان مسؤولية الوزراء مشتركة، الا ان رفض مجلس الوزراء حتى هذا اليوم مع تذكيره في المجلس السابق، وفي هذا المجلس رفض مجلس الوزراء لأن يصدر حسب الدستور نظاماً داخلياً، بين فيه كيف يدير شؤونه، وكيف يتخذ قرارات مجلس وزرائنا، ليس فيه نظام داخلي كما يحتفظ هذا المجلس بنظام داخلي.

في غياب نظام داخلي لمجلس الوزراء، وهو أمر في التقرير العام نطالبكم بفرضه على مجلس الوزراء، وفي حالة غياب محاضر مكتوبة لمجلس وزراء، حيث لا يمكن ان تتبع كما تتبع مسؤوليتنا هنا، لا يمكن ان تتبع من خالف، ومن وافق ومن كان يروج لقضية مثلاً، ومن عرض ذلك حتى تضع يدك على المسؤولية، اذ رأت اللجنة ان تكفي فقط في الاتهام بالوزراء المشتركين مباشرة، حسب رأيها في هذه القضية على أن تشمل في تقريره العام مسؤولية مجلس الوزراء ومسؤولية مجلس النواب، في فرض النظام على مجلس الوزراء وكتابة محاضرة، ففي البلاد المتحضرة، لا يتحرك وزير ولا رئيس وزراء، الا وكاتب المحاضر يتبعه مثل ظله، ونأهيككم عن التذكير ان كل قضية (وترغيت) قد تم الامساك بها من سجلات كانت مفروضة على رئيس الجمهورية الامريكية كل ما يتكلم به في مكتبه مسجل بالصوت وطلبت المحكمة تلك السجلات، حتى ادانت رئيس الجمهورية وليس

فقط محاضر اجتماع مجلس الوزراء وإنما كل كلمة ينطق بها ويتصرف بها وزير ومسؤول أو رئيس وزراء مسؤول، فهو لا يتصرف، ولا يجلس في مزرعته، إنما يجلس ليحكم في شعب وليقضي في امور شعب، وكل كلمة منه يعتبر مسؤول عنها وهذا الامر تتركه لمجلس النواب، ان شاء الله لنرى مدى نجاح هذا المجلس في فرض هذا على مجلس الوزراء، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم استاذ عبدالله زريقات.

السيد عبدالله زريقات: شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس.

الزملاء الكرام.

ارجو ان ابين للزملاء، ان الحكومة الحالية اعفت شركة سوم ذات المحال عليها العطاء من ضريبة الدخل بما نسبته (١٠٠٪) بينما الحكومة المتهمه اعفت ما قيمته (٣٠٪) من ضريبة الدخل، كما ان دولة السيد مضر بدران حكومة السيد مضر بدران، قد وافقت على دفع تعويضات للشركة المذكورة بما قيمته (مليون وسبعماية الف دينار) كما أن وزارة الأشغال في عهد دولة السيد ابو عماد (مضر بدران) قد افرجت عن قيمة المبالغ المحجوزة لديها للشركة المذكورة مقابل كفالة مالية، ولان مثل هذا العطاء مرتبط بالعلاقات السياسية والاقتصادية مع الهند خاصة وأن السوق الهندي، سوق رئيسي لصادراتنا الوطنية من مادتين الفوسفات والبولتناس كما ان مالكي هذه الشركة اي الشركة الهندية، هم في مواقع المسؤولية في الهند، فقد

ويغفل عن ما هو اشد منها خطورة، فلتتقي الله ولنضع مخافته فوق كل احقادنا وخلافاتنا مؤيد ما جاء في مخالفة الاستاذ حسين مجلي وكلمة اخي معالي عبدالكريم الكباريتي. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: سيدي الرئيس. ورد ايضاً في كلام الاخ عبدالله زريقات كلمة احقاد، ان وراء هذه احقاد، هذه يوجه تهمة لزملائه اعضاء اللجنة.

القضية قضية الجفر / الازرق سيدي، وليست قضية الآن اتهم اعضاء اللجنة ولا يمكن ان نرد الاتهامات، ونقول هذا أين كان يشغل موظف وهذا أين كان عضو مجلس ادارة، وهذا أين يأخذ فلوس، وهذا كم اخذ باص.

نكملها كلها هذه، الآن قضية الازرق، الذي يجب ان يهتم النواب حاضرين للاتهام صفحتنا بيضة الحمد لله، أطلب شطب كلمة الاحقاد والاعتذار الى اللجنة.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت، سئل ما المقصود بقرار المقرر، قال ليس هذا الموضوع، فأمر كل أخ من الاخوان له حق أن يقول رأيه، وأي كلمة نائية تشطب وكلمة احقاد تشطب، وارجو وقد رجوت الاخوة اكثر من مرة ان يكون الحديث داخل واطار الموضوع موضوع البحث، وارجو ان نتعود، ونحن كما قلنا دائماً مدرسة نعلم وتعلم، ولا يقوى على المصارحة في هذا الموضوع الا مجتمع قوي ومجلس قوي، وقيادة بلد قوية ومؤسسات وسلطات قوية، لا

استعملت الحكومة السابقة صلاحيتها، انطلاقاً من المصالح الوطنية، مبيناً للزملاء ان شركة اسمنت الجنوب في تلك الفترة والتي كانت عرضة للانهيار، قد استفادت من - وهنا انصت الجميع لأذان صلاة العشاء -

معالي رئيس المجلس: تفضل استاذ عبدالله.

السيد عبدالله زريقات: مبيناً للزملاء الكرام، ان شركة اسمنت الجنوب، والتي كانت عرضة للانهيار في تلك الفترة، قد استفادت من بيع كامل منتجاتها للشركة المذكورة، فهل في مثل هذا القرار جريمة معالي الرئيس، الزملاء الكرام، ان الفساد الذي استشرى في بلدنا لم يكن مسؤولية حكومة عن سواها، فسرطان الفساد يطال الكثيرين صغرت مسؤولياتهم أم كبرت.

وما يزال الكثيرين يمارسونه بكل صوره وأشكاله، معالي الرئيس، لقد اورد احد الزملاء الا تؤثر على مواقفنا العلاقات الشخصية لكنه لم يتحدث عن تأثير الاحقاد وتصفية الحسابات على مواقف بعضنا، انني اجزم ان الاحقاد الشخصية وتصفية الحسابات هي وراء مثل هذه القضية.

فهل مجلسنا الكريم، قد انجز كل دعوة وشعاراته وخفف المعاناة عن ابناء شعبنا؟ فهل طريق الازرق هي التي ادخلت كاهل وابناءه بكل هذه المليارات من المديونية ام ان الكثير من المشاريع الكبيرة التي تعثرت في عهد حكومات سابقة قد اغلقت ملفاتها؟ انني لاعجب أشد العجب، كيف ان البعض منا يكون انتقائياً في قضايا خطيرة تمس مساً مباشراً حياة الناس،

كلنا من الشعب

تستمر في هذه الجلسة، لكي ننتج هذا الموضوع الهام، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: سيدي الرئيس. انا وقد اقترح الزميل عبدالرؤوف الروابده اقتراحه الذي سمعته المجلس، فان لي مداخلة في هذا الموضوع، عسى ان ترضى المجلس وأقول: لقد جعل الدستور سيدي الرئيس. ايها الزملاء، لقد جعل الدستور سلطة المدعي العام في المجلس بأكمله، أي ان (٨٠) مجتمعين يشكلون مدعياً عاماً واحداً وجعل قرار الاتهام مشروطاً بحصوله على اغلبية (ثلثي) المجلس، وليس ثلثي الحضور، وبما أن النواب يقومون مجتمعين في هذا الأمر بالدفاع عن المجتمع، فان غياب أي زميل دون عذر، يقبله المجلس يعتبر عند ممارسة هذه الصلاحية، تقصيراً مراً قد يصل الى الادانة.

لذلك اقترح على المجلس ان يصوت على المقترح التالي:..

- (١) قفل باب النقاش في هذا الموضوع.
- (٢) رفع الجلسة الى موعد مجده اليوم وليكن يوم الاحد القادم في الجلسة العادية لمجلس النواب وذلك من اجل التصويت بالناداء ولا يفتح باب النقاش.
- (٣) ان يبرق الرئيس للزملاء بذلك غداً طالباً منهم الحضور في ذلك اليوم مذكراً ايهم في البرقية بمسؤولياتهم في هذا الشأن حتى نعد الى الله وإلى الشعب وحتى يظهر من يتهرب من القيام بمسؤولياته مساهماً في

يجرؤ على قيام بهذا العمل الا أقويه.

فانتم أقويه، فلنعمد على سماع رأي ورأي الآخر، لا أنهم أحزاباً، ولا أنهم رأياً آخر دون الاستماع لرأي الآخر وبأسلوب مناسب ولا يخرج عن حدود الاصول المتبعة.

نحن نعدو هنا، وهذه عندما نقول هذه هي المرة الاولى، يفتح بهذا الموضوع، هذا كلام كان يخاف منه وهو مسأ بين اثنين، اصبح الآن كلاماً يقال في مثل هذا المجلس الكريم، وهذا مصدر قوة لهذا المجتمع وهذه المسيرة، لهذا ارجو ان لا نخاف، وارجو ان نتحدث مع بعض بالاصول، لكل رأيه، وبالتالي القرار لكم جميعاً، ولا يمكن ان تجمعوا على خطأ أو على ظلاله.

فارجو ان يلتزم الجميع بالحدود وأن لا نخشى أي كلام يصدر، نقطة نظام استاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده: اقترح كنقطة نظام تأجيل النقاش سندياً لاحكام النظام الداخلي، فبعد ان تجاوز النقاش اربعة ساعات ونصف، بدأت الترفزة وعدم احتمال الرأي الآخر، فارجو ان تعطينا فترة من الاسترخاء نسود فيها لاستقبال آراء بعضنا بهدوء وموضوعية، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: نقطة نظام استاذ مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: معالي الرئيس. اعتقد ان اعصابنا باردة وهادئة جداً ولا يوجد سبب كافي للترفزة، وارجو من الرئاسة ان

افشال اعمال المجلس من غيره.

(٤) عندما تنلى أية اعتذارات في الجلسة القادمة ستعاملها كما ينص النظام الداخلي، يصوت المجلس على قبولها أو عدم قبولها، لان اصل الاعتذار هو اعتذار للمجلس، فاما ان يقبل المجلس واما ان يرفض، وعلى الذي يريد ان يدلي رأيه ان لا يدليه بغيابه، فليأتي الى هنا ويصوت علناً برأيه، وشكراً.

اصوات: نثني على هذا الاقتراح.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ارجو اخواني، كما مثل ما تكلم استاذ مرجي ان الامر حقيقة لا يستدعي الا الى الهدوء، والنظر العميل في هذه القضية، وليس هناك قضايا شخصية الابتعاد حقيقة عن اية كلمة جارحة، لاننا نؤسس نحن في هذا المجلس.

نقود التغيير الاجتماعي، ونؤسس مسيرة خيرة في هذا البلد الخير.

ولهذا نحن ننصاع لرأي المجلس الكريم برفع الجلسة الى جلسة اخرى، لكن لي رجاء، ان يكون الحديث ضمن هذا الاطار وأن يتسع بعضنا لبعض ولرأي الآخر.

وبالتالي لا يتم الا ما يمكن ان يتفق عليه المجلس حسب الاصول، وباغلبية الثلثين. ولهذا يجب ان لا يكون هناك أي قلق من هذا أو

من الحديث فيه.

معالي رئيس المجلس: الجلسة القادمة هي صباح يوم الاربعاء، حسب كل هذا اجراءات عادية، الاربعاء الساعة العاشرة، هو موعد اجتماع حسب الجدول الموزع عليكم، والاجتماع القادم بهذا الموضوع هو يوم الاثنين القادم وفي نفس الموعد، في الساعة الخامسة. فترفع الجلسة الى صباح يوم الاربعاء الساعة العاشرة صباحاً.

وشكراً لكم.

- لم ترفع الجلسة بعد -

والنقاش يستكمل في جلسة قادمة، لاني لدي عدد كبير من الاخوة، ومن حقهم ان يتحدثوا.

والجلسة تعين، الاصل فيها المناقشات ليوم الاثنين القادم، لاننا لدينا تقارير ديوان المحاسبة، فان كان هناك متسع يوم الاحد فسيكون يوم الاحد.

على كل حال يعلق في حينه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤ - موضوع مكاتب النواب في المحافظات والدوائر الانتخابية.

٥ - ما يجد من اعمال.

لا شيء.

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

انتهت الجلسة

رئيس مجلس النواب

د. عبداللطيف هريبات

امين عام مجلس النواب

صالح الزهمي

كلنا من الشعب